جامعة قاصدي مرباح– ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
الميدان: علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم مالية ومحاسبية، التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

تقييم إعتماد المراجعة الخارجية على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات

دراسة عينة من مراجعي الحسابات في جنوب شرق الجزائر وعينة تقارير محافظ الحسابات لعشر شركات 2014 – 2016

من إعداد الطالبة: شهيناز طرابلسي

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من:

د/مسعود كسكس (أستاذ محاضر بجامعة ورقلة) رئيساً

د/محمد البشير غوالي(أستاذ محاضر بجامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

د/غريب دوادي(أستاذ محاضر بجامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

وأفضل قسم الله للمرء عقله فليس من الخيرات شيء يقاربه

إذا أكمل الرحمان للمرء عقله فقد كملت أخلاقه ومآربه

يعيش الفتى في الناس بالعقل أنه على العقل يجري عمله وتجاربه

«الإمام على كرم الله وجهه»

إلى من قال الله فيهم « وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَاناً »، ومن كان دعاؤهما لي سندا ولا زالا لطريقي نبراسا.

أهدي ثمرة عملي إلى التي رفع الله من مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وحبها

صاحبة القلب الواسع، صاحبة الفضل التي مهما فعلت وقلت لا أوفيها حقها، أمي الحنون.

إلى مرشدي إلى من منحني الإرادة وله الفضل في تعليمي، إلى من ندر نفسه وحياته ليتحمل المصاعب ومعلمي الصبر على المتاعب من أجل تحقيق المكاسب إلى أبي الغالي أطال الله عمره.

إلى شموع التي تنير حياتي إخوتي الأعزاء

إلى كل أهل وأقارب والأحباء

كما أهدي إلى من جمعني معهم مشوار دراستي ومن حملت معهم لواء الصداقة وألفت فيهم طريق الرشد وإلى كل من يعرفني.

وصفوة القول قوله تعالى:

«يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ»

شهيناز

شكر و تقدير

قبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي رزقني من العلم ما لم أكن أعلم وأعطاني من القوة والمقدرة ما أحتاجه للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذا العمل.

أما بعد أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني إلى من ساعدني في البحث والذي لم يبخلني بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة وكان نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي إلى من زرع التفاؤل في دربي وقدم لي العون والمساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة وكذا حرصه على اتمام هذا العمل إلى

الأستاذ المشرف الدكتور محمد البشير غوالي

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الزميل

عبد الرزاق بن داود

على كل التوجيهات والمساعدة القيمة التي قدمها لي من أجل إنجاز هذا العمل كما أشكر جزيل الشكر أعضاء اللجنة على توجيهاتهم وتقييمهم لهذا العمل كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل وأخص بالذكر اخوتي عبد الجواد ومحمد إسماعيل اللذان ساعداني ورافقاني في مشواري البحثي.

شهيناز

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى اعتماد المراجع الخارجي على الأساليب الكمية للتنبؤ بتعثر الشركات، نظرا للأهمية البالغة لهذه الأساليب في تشخيص الوضعية المالية للشركة و التنبؤ بتعثرها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استمارة استبيان على عينة من المهنيين (خبراء محاسبين، ومحافظي حسابات، ومحاسبين معتمدين) بولاية ورقــلة، وتمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي *SPSS v19* لتحليل نتائج الاستبيان، بالإضافة إلى إجراء دراسة تحليلية للوضعية المالية لمجموعة متكونة من عشرة شركات بناءا على النماذج الرياضية وكذا أدوات التحليل المالي لقياس وتقييم التعثر المالي للشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إعتماد المراجع الخارجي على أدوات التحليل المالي والنماذج الرياضية يساعد على التنبؤ بتعثر الشركات، في ظل توفر المراجع الخارجي على التأهيل العلمي والعملي الكافي لإتمام مهامه بجودة عالية.

الكلمات المفتاحية : مراجع خارجي، تحليل مالي، تعثر الشركات، أساليب كمية، وضعية مالية.

Résumé

Le but de cette étude est d'évaluer la mesure dans laquelle l'adoption l'auditeur externe sur les méthodes quantitatives de prédiction de l'achoppement des sociétés, ces méthodes étant très importantes pour diagnostiquer la situation financière de la société et prédire sa défaillance.

Et Pour atteindre les objectifs de l'étude, un questionnaire a été distribué à un échantillon de professionnels (experts comptables, commissaires aux comptes et comptables agréés) dans la wilaya de Ouargla, Et l'utilisation du programme statistique SPSS V19 pour l'analyse des résultats du questionnaire, En plus de mener une étude analytique de la situation financière d'un groupe de dix entreprises basées sur des modèles mathématiques ainsi que des outils d'analyse financière pour mesurer et évaluer le trébuchement financière des sociétés.

L'étude a révélé que l'adoption du l'auditeur externe sur les outils d'analyse financière et les modèles mathématiques permet de prédire la faillite des entreprises, à la lumière de la disponibilité de l'auditeur externe à la qualification scientifique et pratique suffisante pour accomplir ses tâches de haute qualité.

Mots clés: Auditeur externe, analyse financière, trébuchement des sociétés, méthodes quantitatives, situation financière.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

العـــــــــــــــــــــــــــــــنوان	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر والتقدير	**II**
الملخص	**III**
قائمة المحتويات	**V**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال البيانية	**IX**
قائمة الملاحق	**XI**
قائمة الاختصارات و الرموز	**XIII**
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: عموميات حول استعمال المراجع الخارجي الأساليب الكمية في عملية المراجعة الخارجية	**03**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**21**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	**29**
المبحث الثاني:نتائج الدراسة الميدانية، تحليلها ومناقشتها	**34**
خلاصة الفصل	**52**
خاتمة	**54**
قائمة المراجع	**58**
الملاحق	**62**
الفهرس	**76**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1–1)	يبين قيم مؤشر التعثر للشركة Z	19
(1–2)	الاحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان الموزعة	29
(2–2)	تلخيص بيانات الدراسة	30
(3–2)	مقياس ليكارث الثلاثي	31
(4–2)	قياس ثبات الاستبيان	32
(5–2)	توزيع افراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	34
(6–2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	35
(7–2)	توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة	36
(8–2)	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	37
(9–2)	وجهة نظر المستجوبين بخصوص المحور الأول	38
(10–2)	وجهة نظر المستجوبين بخصوص المحور الثاني	40
(11–2)	وجهة نظر المستجوبين بخصوص المحور الثالث	42
(12–2)	اختبارLevene للتجانس الخاص بالفرضية الأولى	44
(13–2)	نتائج اختبار t الخاص بالفرضية الأولى	44
(14–2)	اختبارLevene للتجانس الخاص بالفرضية الثانية	45
(15–2)	نتائج اختبار t الخاص بالفرضية الثانية	45
(16–2)	اختبارLevene للتجانس الخاص بالفرضية الثالثة	47
(17–2)	نتائج اختبار t الخاص بالفرضية الثالثة	47
(18–2)	حساب نموذج Altman	48
(19–2)	نتائج نموذج Altman	49

قائمة الأشكال البيـانية

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الحصول على معرفة عامة حول الشركة	06
(2-1)	تقييم نظام الرقابة الداخلية	07
(3-1)	فحص الحسابات و القوائم المالية	09
(1-2)	متغيرات الدراسة	32
(2-2)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	35
(3-2)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	36
(4-2)	توزيع عينة حسب الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	37

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق1	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان	**62**
ملحق2	الاستبيان	**63**
ملحق3	نتائج ومخرجات التحليل الاحصائي *SPSS*	**66**

قائمة الاختصارات والرمــوز

قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصار/الرومز	الدلالة باللغة الأصل	الدلالة باللغة العربية
IAS200	International Auditing Standards for Reviewing Financial Statements and General Principles	معايير المراجعة الدولية لمراجعة القوائم المالية والمبادئ العامة التي تحكمها
IAS560	International Auditing Standards for Subsequent Events	معايير المراجعة الدولية للأحداث اللاحقة
IAS570	International Sustainability Review Standards	معايير المراجعة الدولية للقدرة على الاستمرارية
IAS700	International Standards on Auditing and the preparation of an audit report on the financial statements	معايير المراجعة الدولية حول تكوين رأي وإعداد تقرير تدقيق حول البيانات المالية
SARL	Société à responsabilité limitée	شركة بمسؤولية محدودة
EURL	Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité limitée	شركة غير شخصية بمسؤولية محدودة

المقدمة

المقدمة :

نظرا لتطور واتساع حجم ونشاط الشركة في جميع مجالاتها على مستوى البيئة المحيطة بها ادى الى ظهور المراجعة الخارجية لمساعدة وإعطاء نظرة شاملة من خلال القيام بها من طرف شخص مستقل عن الشركة « المراجع الخارجي » بكونه شخصا مؤهل علمياً وعملياً ومحايداً، الذي يقوم بدراسة عامة حول الوضعية المالية للشركة « القوائم المالية » والحكم عليها والتنبؤ بالوضع المستقبلي لها وتوصيل المعلومات في الوقت المناسب لإتخاد الإجراءات والقرارات التصحيحية اللازمة وذلك في الاخير بإصدار راءيه في تقريره المصرح به.

وهذا من خلال استعمال أدوات التحليل المالي" النسب المالية " للتنبؤ بتعثر الشركة وإعطاء تنبيه بوقوعه لحماية الذمة المالية للشركة، وتعبر النسب المالية مؤشر على مدى قوة وضعف المركز المالي للمنشأة وبغية تحقيق الأهداف المرجوة.

وبما أن ظاهرة تعثر الشركات منتشرة في العالم ونتيجة للآثار الغير المرغوبة الناتجة عنها لابد ان يقوم بواجبه ومسؤولياته في محاولة الحد من حالات التعثر وذلك من خلال قيامه بإجراءات معينة في إطار معايير المراجعة الدولية والمعايير التي تحكم مسؤولياته أثناء القيام بتنفيذ عملية المراجعة، مما يمكنه من التنبيه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي إلى تعثر الشركة.

ومن هنا وبناءً على ما تم استعراضه في المقدمة يمكننا صياغة إشكالية الرئيسية في التساؤل التالي:

- **ما مدى اعتماد المراجع الخارجي على الأساليب الكمية للتنبؤ بتعثر الشركات ؟**

ولمعالجة الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1. هل تساعد أدوات التحليل المالي المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات ؟
2. هل تساعد النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات ؟
3. هل يعتبر التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية ؟

كمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

فرضية 1 : تساعد أدوات التحليل المالي المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات.

فرضية 2 : تساعد النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات.

فرضية 3 : يعتبر التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية.

مبررات اختيار الموضوع :

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية والأخرى ذاتية:

- نوع التخصص« محاسبة وتدقيق » الذي أدرس فيه له علاقة وطيدة مع الموضوع المختار.
- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالمراجعة.
- معرفة الإجراءات والأساليب التي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات.

- تعتبر دراسة المراجعة بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات المحاسبية.

أهداف البحث:

- التعرف على مدى وجود علاقة بين الأساليب الكمية التي يستعملها المراجع الخارجي في التنبؤ بتعثر الشركة
- مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال الأساليب الكمية على التنبؤ بتعثر الشركة
- دور أدوات التحليل المالي والنماذج الرياضية في التنبؤ بنجاح أو تعثر الشركة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة:

- مساعدة المراجع الخارجي بالقيام بعملية المراجعة بشكل سليم يشمل كافة الاجراءات اللازمة لإبداء راءيه حول القوائم المالية.
- مساعدة المراجع الخارجي من خلال استعماله أدوات للتحليل المالي التنبؤ بتعثر الشركة.
- مساعدة المراجع الخارجي من خلال استعماله النماذج الرياضية التنبؤ بتعثر الشركة.
- بيان أهمية التحليل المالي في التنبؤ بتعثر الشركات.

حدود الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج حول موضوع التنبؤ بتعثر الشركات فقد ارتبطت بحدود مكانية وزمنية.

الحدود المكانية : تم استقصاء أراء المراجعين الخارجيين والمزاولين لمهنة المراجعة في الجزائر وبالتحديد في ولاية ورقلة (تقرت، ورقلة, حاسي مسعود) من خلال توزيع استمارة الاستبيان ودراسة عينة من تقارير محافظ حسابات لعشر شركات.

الحدود الزمنية : تمثلت في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام اخر استمارة شهر مارس 2018.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

قصد الاحاطة بجوانب موضوع الدراسة، ومعالجة الاشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة وإثبات الفرضيات اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض الموضوع بشكل جيد من خلال القيام بوصف الظاهرة وتحليلها واستخلاص النتائج بشكل علمي منتظم، أما في الجانب التطبيقي دراسة حالة تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل استبيان وذلك بجمع المعلومات موجه للمراجعين الخارجيين واستقصاء أرائهم من أجل المساعدة في الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها، وذلك باستخدام برنامج المعالجة الإحصائية SPSS v19.

صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات البحث في ما يلي :

- صعوبة توزيع وجمع استمارات الاستبيان على المراجعيين الخارجيين وعدم استرجاعها كاملة.

- **هيكل البحث** :

من أجل الإحاطة بمضمون البحث والإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات والوصول الى النتائج والأهداف المرجوة، تم تقسيم الدراسة الى فصلين كالتالي :

الفصل الأول: متعلق بالإطار النظري للدراسة ويتضمن مبحثين، المبحث الأول يتحدث عن عموميات حول استعمال المراجع الخارجي الأساليب الكمية في عملية المراجعة الخارجية، أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع المدروس وذكر ما يميز هده الدراسات عن الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: خصص لدراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات الخارجيين واستقصاء أرائهم في الموضوع وتحليل النتائج وتحليلها ومناقشتها، وتقييم مدى استيعاب المراجعين للمشكل المطروح في الدراسة ومقارنة التقارير المالية بنتائج التحليل المالي.

الفصل الأول

الجانب النظري للدراسة

تمهيد:

إن الغرض الأساسي من التحليل المالي هو تقيم أداء الشركة خلال فترة معينة، والتنبؤ بالنتائج التي ستكون عليها مستقبلا وتعتبر عملية المراجعة الخارجية جد مهمة للشركة من حيث أعطاء الصورة الحقيقية للوضع المالي لها، وفقا للإجراءات والمعايير المتبعة يتم من خلالها تنبيه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي إلى تعثر الشركات.

ومن أجل الإحاطة بموضوع دراستنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول استعمال المراجع الخارجي الأساليب الكمية في عملية المراجعة الخارجية.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

المبحث الأول:عموميات حول استعمال الأساليب الكمية في عملية المراجعة الخارجية

يتم التطرق في هذا البحث الى المفاهيم الأساسية حول التحليل المالي والمراجعة الخارجية بالإضافة إلى أهم الأسس النظرية المتعلقة بظاهرة تعثر الشركات، وذلك من خلال ضبط مفهوم هذا المصطلح والتعرف على أهم مراحله وأسبابه وكذا تناول مفهوم التنبؤ بتعثر الشركات خطواته، أهميته وأهم النماذج الرياضية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية وتعثر الشركات

الفرع الأول : ماهية المراجعة الخارجية

أولا : تعريف المراجعة الخارجية:

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج الشركة، بهدف فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالشركة فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للشركة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة.[1]

ثانيا : انواع المراجعة الخارجية:

سوف نوضح بشكل خاص أنواع المراجعة الخارجية للحسابات في الواقع، والتي تتمثل في ثلاثة أنواع وهي:[2]

1/المراجعة القانونية (Audit légal) :

هي المراجعة التي يفرضها القانون على الشركة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة مسابقاتها اعتمادا على القوائم المالية الختامية لها وتتمثل في: أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها مراجع الحسابات.

2/المراجعة التعاقدية الاختيارية (Audit contractuel):

هي المراجعة التي يقوم بها محترف بطلب من أحد الأطراف (الداخلية أو الخارجية) المتعاملة مع الشركة والتي يمكن تحديدها سنوياً بمعنى عدم وجود التزام قانون يُحتم القيام بها.

3/المراجعة القضائية (Expertise judiciaire) :

هي المراجعة التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة للحكم في نزاع وأن كل هذا النزاع يتطلب مراجعة القوائم المالية لإصدار حكم على مصداقيتها.

ثالثا : معايير المراجعة الخارجية :

تعتمد المراجعة كمهنة مجموعة من المعايير المتعارف عليها، التي تصدرها الهيئات المهنية وتلقى القبول العالم، والتي تنعكس على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات المهنة، ومن هذا تنقسم معايير المراجعة الخارجية إلى ثلاثة أنواع وهي:[3]

---

[1]–محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، **مراجعة و تدقيق الحسابات(الإطار النظري و الممارسة التطبيقية)**، الطبعة3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص9.

[2]- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص27.

[3]- أ.د محمد سمير الصبان، **نظريات المراجعة و آليات التطبيق**، دار نشر الثقافة، 2000، ص49.

المعيار الأول: المعايير العامة أو الشخصية:

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي القائم بعملية المراجعة والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءات المهنية بواسطة أشخاص مدربين، تعتبر "شخصية" لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى المراجع الخارجي بها، وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من:

1/أن عملية الفحص تتم عن طريق شخص أو أشخاص مؤهلين علمياً وعملياً بطريقة تمكنهم من أداء وظيفتهم كمراجعين.

2/إلتزام الإستقلال- الحياد- في أي عمل يوكل للمراجع القيام به.

3/يجب أن يبدل المراجع العناية المهنية الملائمة وذلك من خلال الالتزام بقواعد السلوك المخفي عند القيام بعملية المراجعة وفي إعداد التقرير.

المعيار الثاني: معيار الأداء المهني أو العمل الميداني:

ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة، وتتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى القرائن(أدلة الإثبات) الواجب الحصول عليها بواسطة اجراءات المراجعة والمرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات، وتشمل هذه المعايير على ثلاثة معايير هي:

1-يجب ان يكون العمل مخططا بدقة، وان يكون هناك اشراف ملائم من المراجع على مساعديه.

2- يجب القيام بدراسة سليمة وتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلية المطبق فعلا داخل الشركة حتى يتمكن من اتخاذ النتائج التي تم التوصل اليها كأساس يمكن الاعتماد عليها لتحديد الاجراءات اللازمة للتنفيذ.

3-الحصول على ادلة اثبات كافية وملائمة نتيجة لعمله "الفحص و الملاحظة والاستقصاء" وذلك لتكون هذه الادلة اساسا يركن عليه المراجع عند التعبير عن رأيه في القوائم المالية موضع فحصه.

المعيار الثالث : معايير اعداد التقرير

هذه المعايير ترتبط او تحدد الخطوط العريضة التي يسترشد بها المراجع عند اعداد التقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية، ويتضمن معايير اعداد التقرير العناصر الاتية:[1]

1-يجب ان يوضح التقرير ما اذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها وعرضها وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المقبولة قبولا عاما).

2-يجب ان يوضح التقرير مدى ثبات الشركة على اتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وما اذا كانت القواعد التي طبقت في القترة الجارية مطابقة لتلك التي كانت مستخدمة في الفقرات السابقة.

3-يجب ان تعبر القوائم المالية عن المركز المالي و نتيجة النشاط بطريقة ملائمة، وإلا فيجب ان يتضمن التقرير الايضاحات اللازمة.

4-يجب ان يشمل التقرير على ابداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة.

[1]- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية و آليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية**، دار نشر الثقافة،الإسكندرية، 2002، ص 102

رابعا : تقارير المراجعة الخارجية :

يمثل تقرير المراجع الخارجي محصلة لعملية المراجعة الخارجية وذلك من خلال إبداء رأيه الفني حول مصداقية القوائم المالية ومن خلال هذا فهناك ثلاثة أنواع من التقارير المالية المتمثلة في مايلي :

1- التقرير برأي غير متحفظ :

يعد المراجع الخارجي تقريرا برأي غير متحفظ إذا تحققت الشروط التالية :[1]

- إذا اشتملت القوائم المالية على كافة القوائم المالية للمشروع وهي" قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحجوزة " إذا كان هناك إلزام بإعدادها ونشرها.
- إذا استوفى هو المعايير العامة الثلاث من معايير المراجعة المتعارف عليها في جوانب التكليف أي كان مؤهلا ومدربا، وكان مستقلاً ومحايداً، وبدل العناية المهنية الكافية.
- إذاً استطاع جمع الأدلة الكافية والملائمة، ويرى هو أنه أدى التكليف في ظل التزام كامل بمعايير العمل الميداني الثلاث، أي تخطيط أعمال المراجعة والإشراف على المساعدين، تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة.
- إذا كانت القوائم المالية تم عرضها وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها والقوانين والتعليمات السارية، ويعني هذا الشرط ضمنا كفاية الإفصاح في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.

2- التقرير برأي متحفظ :

يقوم المراجع بإبداء رأيا متحفظا، إذا صادف خلال عملية المراجعة أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية الحالات التالية :

- عندما توجد قيود على نطاق عمله.
- عندما يوجد خلاف بينه وبين الإدارة حول إمكانية قبول السياسات المحاسبية التي أتبعتها الإدارة أو طرق تطبيقها، أو كفاية الإفصاح في القوائم المالية.

3- تقرير عدم إبداء الرأي :

إن تقرير عدم إبداء الرأي يكون عادة عند تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها،كعدم حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعده على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة الشركة على نطاق عملية المراجعة أو بسبب ظروف خارجة عن إرادة هذه الأخيرة والمراجع على حد سواء.[2]

خامساً : منهجية تنفيذ المراجعة الخارجية:

ان الهدف الاساسي لمهمة المراجع الخارجي هي اتخاذ عملية بإعطاء رأيه حول شرعية وصدق الحاسبات والقوائم المالية للشركة مدعم بأدلة وقرائن اثبات اي معرفة هل الحسابات تعكس كليا، جزئيا او لا تعكس الوضعية المالية للمؤسسة موضوع المراجعة ولكي يصل الى هذا الرأي فيجب عليه ان يسير وفق منهجية منظمة، هذه المنهجية تمثلها مجموعة من الخطوات التنفيذية وللقيام بذلك يجب ان يقوم بتتبع المراحل التالية:[3]

---

[1]- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص396.

[2]- محمد تهامي طواهر، مرجع سبق ذكره, ص57.

[3]-- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص67.

المرحلة الاولى : الحصول على معرفة عامة حول الشركة:

على المراجع قبل تقسيم نظام الوقاية الداخلية و فحص الحسابات، يجب عليه الحصول على معرفة عامة حول الشركة، و لهذا تعتبر هذه المرحلة في اهم المراحل التنفيذية لأعمال المراجعة الخارجية فهي تمر بثلاثة خطوات اساسية كما تظهر في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1) : الحصول على معرفة العامة حول الشركة

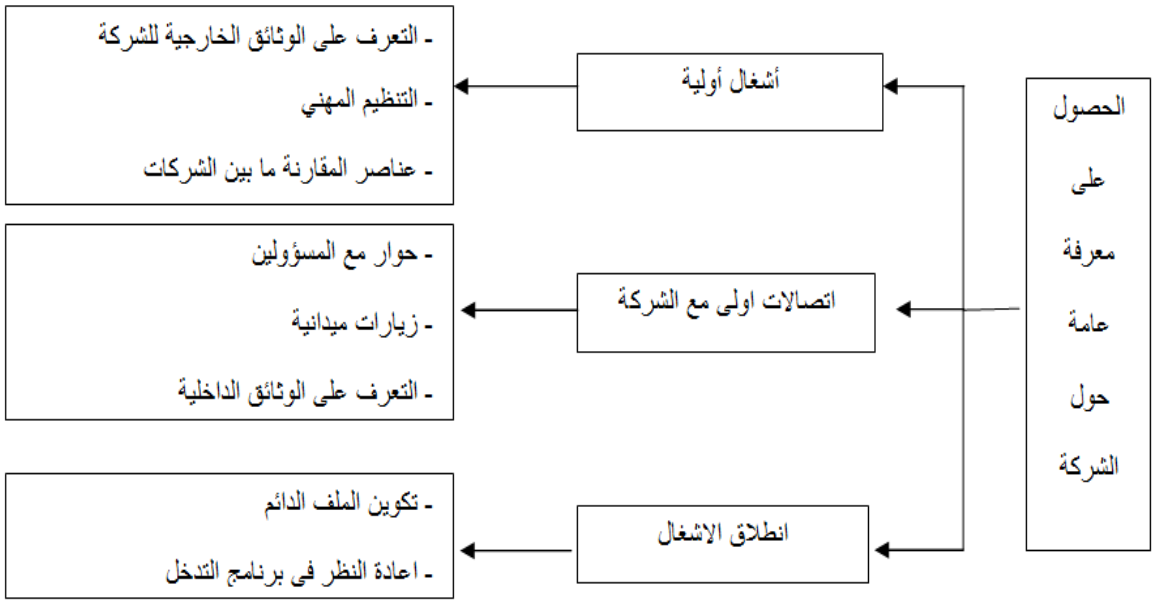

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق.

1-الاشغال الاولية: هي خطوة يطلع من خلالها على الوثائق الخارجية عن الشركة مما يسمح له من التعرف على محيطها ومعرفة القوانين والتنظيمات الخاصة بالقطاع، وما كتب حوله وخصوصياته وحول المهنة والشركة احيانا، مما يمكنه من استخراج معايير المقارنة ما بين شركات القطاع.

2-الاتصالات الاولى مع شركة المراجعة:

يتعرف المراجع من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع من يعمل معهم اكثر من غيرهم اثناء ادائه للمهنة، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على اماكن الشركة نشاطاتها ووحداتها، وعليه ان يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه فقد يتعذر عليه تكرارها.

3-انطلاق الاشغال: يحصل المراجع على نظرة عامة، شاملة وكاملة حول الشركة بعد قطع مختلف الخطوات وجمع معلومات تتصف بالديمومة نسبياً، في ملف هو الملف الدائم الذي سبقت الاشارة اليه، كما يمكنه في نهاية هذه المرحلة اعادة النظر في برنامج تدخله المسطر.

المرحلة الثانية: فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعرف نظام الرقابة الداخلية "على انه مجموعة من الاجراءات والتعليمات و طرق العمل التي تساهم في التحكم في الشركة وعليه لا يمكن تقييم كل طرق العمل والاجراءات والتعليمات المعمول بها قصد الوقوف على اثارها على الحسابات والقوائم المالية، ينبغي التأكد هنا على ضرورة تقييم هذا النظام وذلك حتى ينتسب للمراجع فحص الحسابات."[1]

ان فحص وتقييم اجراءات نظام الرقابة الداخلية الاتية شركة تتضمن خطوات، نستعرضها بإيجاز في الشكل الاتي :

الشكل رقم(1-2): تقييم نظام الرقابة الداخلية

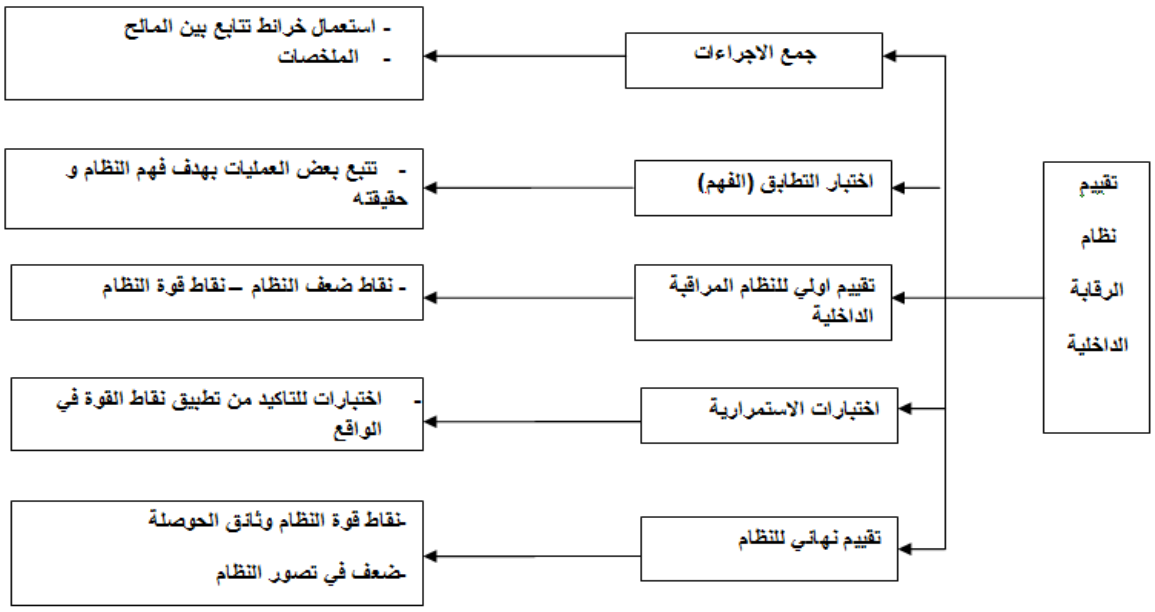

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق.

أ/جمع الاجراءات :

يتعرف المراجع على نظام الرقابة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينه للملخصات (المكتوبة والغير المكتوبة) لها، ان نظام الرقابة الداخلية نظام شامل وحسب النظرية العامة للنظام فإنه يتكون من انظمة جزئية خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها الشركة.[2]

ب/ اختبارات الفهم:

يحاول المراجع اثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع وعليه ان يتأكد من انه فهمه وذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق (tests de conformité et compréhension) اي يتأكد من انه فهم كل اجزائها وأحسن تلخيصه لها بعد تتبعه لعمليات.

[1]–محمد بوتين، مرجع سبق ذكره،ص70.

[2]- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص72.

ت/التقييم الاولي لنظام الرقابة الداخلية:

بالاعتماد على الخطوتين السابقتين، يتمكن المراجع من اعطاء تقييم اولي لنظام الرقابة الداخلية باستخراجه مبدئياً لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب اخطاء وتزوير)، تستعمل في هذه الخطوة في الغالب استمارات مغلقة اي استمارات تتضمن اسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو لا، (الجواب بنعم إيجابي, الجواب بلا سلبي)، وعليه يستطيع المراجع في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه، وذلك من حيث التصور اي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.

ث / اختبارات الاستمرارية:

يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من ان نقاط القوة المتوصل اليها في التنظيم الاولي للنظام نقاط قوة فعلاً اي مطبقة في الواقع و بصفة مستمرة ودائمة، ان اختبارات الاستمرارية ذات اهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع ان يكون على يقين بأن الاجراءات التي راقبها اجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل خللاً.

ج/ التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:

باعتماد عل اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق او عدم تطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة الى نقاط الضعف التي توصل اليها عند التقييم الأولي لذلك النظام.

بالاعتماد على النتائج المتواصل اليها (نقاط الضعف و نقاط القوة) يقدم المراجع حوصلة في وثيقة شاملة، مبينا اثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسب الاجراءات.

تمثل وثيقة الموصلة هذه في العادة تقرير حول الرقابة الداخلية يقدمه المراجع الى الادارة ، كما تمثل احد الجوانب الايجابية لمهنته.[1]

المرحلة الثالثة : فحص الحسابات و القوائم المالية:

بعد تقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية اي استخراج عيوبه ومزاياه، يعاد النظر في برنامج التدخل بحذف اجزاء منه في حالة سلامة النظام او بإضافة اجزاء اخرى و اختبارات مدعمة في حالة وجود نقاط ضعف، وتجدر ملاحظة الا انه :[2]

أ/في حالة جودة نظام المراقبة الداخلية يكون هذا دليلا مبدئيا على صحة الحسابات لكنه غير كاف ولابد منه تدقيق مباشر للحسابات والقوائم المالية، وإلا فكيف يمكن المصادقة عليها دون فحصها فحصا فعليا ؟

يكتفي المراجع في هذه الحالة برنامج عمل لكي يتأكد من:

أ/ عدم ارتكاب اخطاء او اعمال غش، تم ادخاله في العمليات الختامية التي يصعب على نظام الرقابة الداخلية اكتشافها.

[1]- محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص74.
[2]- المرجع نفسه، ص76.

ب/ اما في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية على المراجع توسيع برنامج تدخله وذلك لنقاط الضعف من اثار سلبية على شرعية و صدق الحسابات.

وتتم هذه المرحلة ما هو في الشكل الاتي :

الشكل رقم(1–3): فحص الحسابات و القوائم المالية

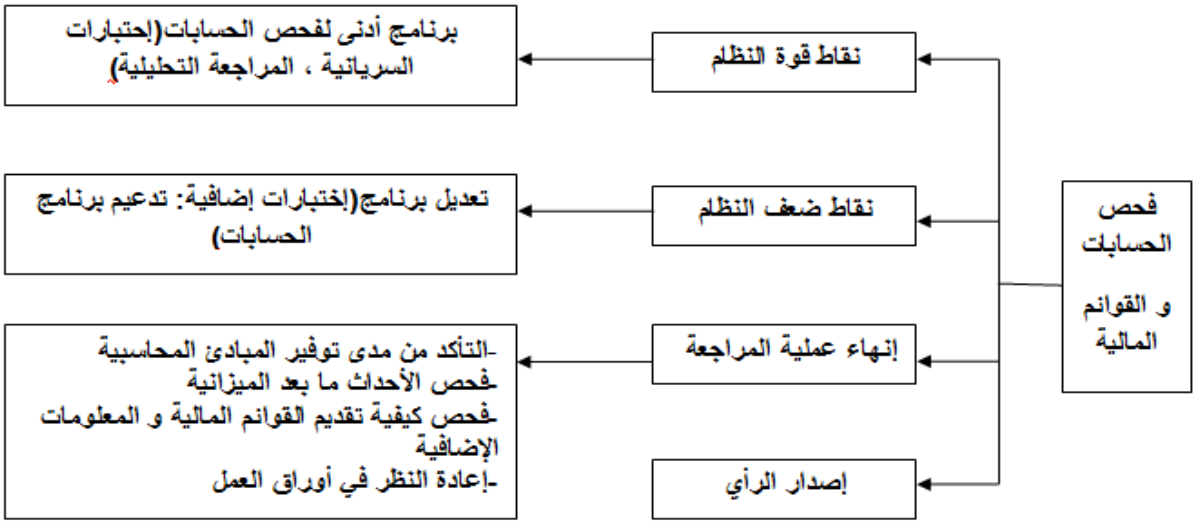

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق.

الفرع الثاني :ماهية تعثر الشركات وأهمية التنبؤ به

اولا :مفهوم تعثر الشركات

للتعثر في الشركات مفهومان أحدهما اقتصادي والأخر مالي إذ ينصب الأول على عدم قدرة الشركة على تحقيق عائدا معقولا على استثماراتها أو عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم الشركة أكثر من القيمة الدفترية لأصول الشركة[1]، ويؤشر الثاني عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في المواعيد المقررة[2].

التعريف الأول: التعثر المالي هو مواجهة المؤسسة لظروف طارئة "غير متوقعه"تؤدي الى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي او فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الاجل القصير، وهو ما يسمى كذلك بالعسر, والذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن الشركة تكون في طريقها إلى الفشل المالي، الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية[3].

---

[1]- عمر شريف, **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولي 570 المنشأة المستمرة والتشريع الجزائري**، كلية الإدارة والإقتصاد جامعة سطيف1- الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد19، ص223.

[2]– سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ في فشل شركات المساهمة الصناعية**، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 32, العدد(100)، 2010، ص12.

[3]- عمارأكرم الطويل، **مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، رسالة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص55.

التعريف الثاني: هو تلك المرحلة التي وصلت فيها الشركة الى حالة من الاضطرابات المالية التي يمكن التدرج بها الى مستوى اشهار افلاسها, سواء كانت هذه الاضطرابات عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير او تحقيق خسائر متتالية سنة بعد اخرى مما يجعلها مضطرة الى ايقاف نشاطها من حين الى اخر.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا ان نعرف التعثر المالي "على انه وصول الشركة الي وضعية تكون فيها غير قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في الوقت المحدد".

ثانيا: مظاهر تعثر الشركات

يمكن تحديد مجموعة من المظاهر التي تشير الى ان الشركة متجهة الى التعثر ومن اهم هذة المظاهر:[2]

1- الاختلال في الهيكل المالي للشركة,كالاعتماد المتزايد على الاقتراض وبشكل خاص الاقتراض قصير الاجل، والعمل على زيادة الرفع المالي.

2- عدم قدرة بعض الشركات على مسايرة التطور التقني وإتباع الوسائل التقليدية في انجاز مهامها التي قد تتصف بانخفاض كفاءتها وفعاليتها في بعض الأحيان خاصة في ظل الظروف المنافسة الشديدة.

3- ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة الشركة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي.

4- فشل الشركة في التعرف على الأنشطة المربحة.

5- انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا.

6- تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية واحتمال استمرار ذلك لسنوات قادمة.

7- التأخر في إعداد الحسابات الختامية.

ثالثا: أسباب تعثر الشركات

هناك أسباب متكررة وكثيرة مما تؤدي إلى تعثر الشركة نذكر من بينها:[3]

- **سوء الأداء** :يحدث بسبب ضعف المردودية الاقتصادية والتي تؤدي بالشركة إلى ضعف تمويلها الذاتي مستقبلا الأمر الذي يقلل من تطوير الاستثمارات وانخفاض القدرات الإبداعية للشركة, مقابل كل ذلك تجد الشركة نفسها في مواجهة ارتفاع مصاريف المستخدمين والمصاريف المالية وكذا ارتفاع مستوى الاستدانة ،وهذه عوامل ترفع من مخاطر الوقوع في وضعية التعثر المالي.
- **أخطاء في التسيير**:قد تجد الشركة نفسها أمام حالة تعثر مالي بسبب قلة خبرة المسيرين ووقوعهم في بعض الأخطاء ناتجة عن إتخاد بعض القرارات التسييرية أو المالية والتي قد تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة أو تمويل استثمار بقرض قصير الأجل أو نمو غير متحكم فيه.
- **هشاشة الهيكل المالي**: تعبر عنها باللجوء المفرط للاستدانة الأمر الذي يجعل التركيبة المالية للشركة مثقلة بالديون، الأمر الذي يؤدي إلى حالة ضغط على الخزينة بسبب تسارع وتيرة الاستحقاق وهذا ما يرفع من احتمال توقف الشركة عن الدفع وبالتالي ارتفاع احتمال التعثر.

---

[1]- خير الدين قريشي **دور المعلومات المحاسبية، المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)في التنبؤ بخطر الإفلاس**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012، ص32.

[2]- سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3]- د.الياس بن ساسي، يوسف قريشي, **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الاول, الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص504.

رابعا: مراحل تعثر الشركات

تمر عملية التعثر المالي بالمراحل التالية:[1]

1- مرحلة الحضانة (النشوء):

وهي المرحلة الأولى التي تمر بها الشركة وعادة ما تكون غير ظاهرة وتحدث عندما تبدأ المشاكل المالية بالظهور، ومما لا شك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما هناك بعض المؤشرات التي تدل عليه والتي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل:

- التغير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف الغير مباشرة.
- تقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة وتزايد الأعباء بدون رأس المال العامل.

وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للشركة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة, حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فعالية.

2- مرحلة الضعف المالي (عجز النقدية):

تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي, ويكون ذلك عادة عندما تواجه الشركة عدم القدرة على مواجهة احتياجاتها النقدية الفورية, وفي هذه المرحلة تكون أصول الشركة أكبر من التزاماتها, ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، وربما تستمر هذه المرحلة لأيام أو شهور، ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

3- مرحلة الإعسار المالي:

تكمن هذه المرحلة في عدم قدرة الشركة الحصول على الأموال الضرورية لتغطية ديونها المستحقة، وتستطيع الشركة معالجتها ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن، وتكمن في تعديل السياسات المالية في الشركة وتغيير الإدارة، أو العمل على إصدار أسهم إضافية أو إصدار سندات، ومعظم الشركات التي تعتمد هذه المعالجات تنجح في تجاوز هذه المرحلة إذ أكتشف الخلل في الوقت المناسب وإتخاد الإجراء المناسب، أما الشركات التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة وفي الوقت المناسب، فتنتقل إلى المرحلة الرابعة، وهي مرحلة الإعسار الكلي.

4- مرحلة الإعسار الكلي:

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في تعثر الشركات، فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالتعثر حتى تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الشركة ويصبح التعثر الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

5-مرحلة إعلان وتأكيد الإفلاس:

تحدث عندما تأخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجرى الإعلان عن إفلاس الشركة أي بمعنى تصفيتها وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت مرحلة الإفلاس.

[1]- جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية, غزة، 2010، ص 67-68.

خامسا : تعريف التنبؤ:

التعريف الأول: التنبؤ هو عملية لتوقع ما سيحدث في المستقبل، والاعتماد على تلك النتائج سواء كانت إيجابية أم سلبية وقد تختلف تلك التنبؤات أيضا من حيث طريقة عرضها وكمية التفاصيل الناتجة عنها.[1]

التعريف الثاني: بالتنبؤ هو الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسة على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو منهج تخطيطي أو الأساليب الرياضية والإحصائية.[2]

سادسا :خطوات التنبؤ:

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة:[3]

1- تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.

2- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصه.

3- دراسة العلاقة بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة بها.

4- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.

5- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعية له.

سابعا : أهمية التنبؤ بتعثر الشركات

للتنبؤ بالتعثر أهمية كبيرة لدى الجهات الآتية:[4]

1- المصارف : حيث تهتم بالتنبؤ بالتعثر لما يترتب عليه من أثار في:

أ- قروضها القائمة.

ب- قروضها قيد الدراسة.

ت- أسعار قروضها قيد الدراسة.

ث-إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة.

2-المستثمرون : حيث يهتم المستثمر بالتنبؤ بالتعثر للأسباب الأتية:

- ترشيده في إتخاد قراراته الاستثمارية .
- تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.

3- إدارة المؤسسات: حيث تهتم بهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات التعثر, والتعامل مع أسبابها ومعالجتها.

4- الجهات الحكومية :إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلي تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على الشركات العاملة في الاقتصاد حرصا على سلامته وكذلك تجنب اللأزمات في القطاع الخاص والقطاع العام .

5- مراجعو الحسابات: إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك الشركات.

---

[1]-سليم عماري، مرجع سبق ذكره، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015،ص38.

[2]-عمار أكرم الطويل، مرجع سبق ذكره، 62.

[3]-المرجع نفسه.

[4]- سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص15.

المطلب الثاني:التحليل المالي لأغراض التنبؤ بتعثر الشركات

الفرع الأول : مفاهيم أساسية حول التحليل المالي

أولا : تعريف التحليل المالي

التعريف الأول:التحليل المالي عبارة عن عملية يتم من خلالها استنباط مؤشرات ونسب مئوية من البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة بما يؤدي لتصحيح وزيادة الفعالية الاقتصادية لتلك المؤسسة.[1]

التعريف الثاني: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن الشركة بهدف الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء الشركات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون علية في المستقبل.[2]

ثانيا: أدوات التحليل المالي

❖ **النسب المئوية:**

هناك أنواع عديدة من النسب المالية التي يمكن استخدامها في التحليل المالي ولسهولة الدراسة سوف نتناول أهم هذه النسب المالية وأنسبها للدراسة وهي كالأتي:

أ- نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للشركة و الذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل وتشمل ما يلي:[3]

❖ **نسبة التداول:**تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها, وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول: الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

❖**نسبة السيولة السريعة** : تبين هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل دون الاعتماد على البضاعة, وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة السريعة:الموجودات المتداولة- (المخزون+ مدفوعات مقدمة) /المطلوبات المتداولة

❖**نسبة النقدية** : وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة النقدية: الموجودات النقدية و شبه النقدية /المطلوبات المتداولة

شبه النقدية يقصده به السندات الحكومية الأوراق المالية كاستثمار مؤقت، وأوراق القبض قصيرة الاجل

صافي رأس المال العامل= الموجودات المتداولة-المطلوبات المتداولة

---

[1]-نعيم نمر داوود، **التحليل المالي(دراسة نظرية تطبيقية)**، دار البداية، عمان، الأرن، 2012، ص10.

[2]-عبد الحليم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي(أسس ، مفاهيم، تطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2006، ص 157.

[3]- عبد الحليم كراجة و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 193-194.

يعبر صافي رأس المال العامل عن مدى هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل وعلى قدرة الشركة على تمويل عملياتها الجارية.

- الموجودات المتداولة تشمل: البضاعة، الأوراق المالية، أوراق القبض، المدينين، الصندوق، البنك، المدفوعات المقدمة.
- المطلوبات المتداولة تشمل: الدائنين، أوراق الدفع، البنك/ السحب على المكشوف، الضرائب، المستحقات، أرباح المساهمين.

ب – نسبة الكفاءة: d'éfficacité ratios

يهتم المحلل المالي بهذه النسب للحكم على مدى كفاءة الشركة في إستخدام أصولها، وتضم النسب التالية:[1]

❖ **نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل:** ترجع أهمية هذه النسبة إلى سهولة قياس صافي رأس المال العامل بدقة هذا بالإضافة إلى إمكانية تعديل حجم صافي رأس المال العامل بسرعة ليتلاءم مع التغيرات في المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل = المبيعات / صافي رأس المال العامل

❖ **معدل دوران المخزون** : في حين يعتقد البعض أن إرتفاع معدل الدوران يعتبر دليلاً قوياً على كفاءة الأداء، إلا أن إرتفاع هذه النسبة قد يرجع إلى صغر حجم المخزون السلعي مما يعرض المشرع لبعض الصعوبات مرتبطة بعدم القدرة على تحقيق المبيعات المناسبة, ويحسب بالعلاقة التالية

معدل دوران المخزون= صافي المبيعات / المخزون

❖ **متوسط فترة التحصيل:** إن فترة تحصيل تقيس جودة حسابات الذمم المدينة عن طريق قياس فترة التحصيل، فإذا كانت فترة تحصيل قصيرة فإن ذلك يعكس جودة تلك الحسابات ويعني أنه يتم تحصيلها بسرعة، أما إذا كانت فترة التحصيل طويلة فإن ذلك يعني أن الشركة تنتظر مدة طويلة لتحصيل ديونها.

وتحسب بالعلاقة التالية: [2]

متوسط فترة التحصيل= 365أو 360(عدد أيام السنة)/معدل دوران ذمم المدينة

❖ **معدل دوران الذمم المدينة** : هذا المعدل يشير إلى قدرة الشركة على تحصيل الذمم بحسابات مدينة وأوراق القبض وتحويلها إلى نقدية، إذا كان المعدل مرتفعاً فإن ذلك يعكس كفاءة جيدة في تحصيل الذمم، أما إذا كان المعدل منخفضاً يعني التأخر في تحصيل ديون الشركة, ويحسب بالعلاقة التالية :[3]

معدل دوران الذمم المدينة=صافي المبيعات/رصيد الذمم المدينة

[1]- عماد السخن، **مقدمة في التخطيط و التحليل المالي**، الطبعة 1، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص164.

[2]- هلا بسام عبد الله الغصين، **إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص42.

[3]- المرجع نفسه, نفس الصفحة.

ت/نسبة الربحية:profitabilitiy ratios

تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها الاستثمارية والتمويلية، بحيث تقيس نسبة الربحية مدى كفاءة إدارة الشركة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول، أي تقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح، ومن بين أهم نسب الربحية مايلي:[1]

❖ **نسبة هامش صافي الدخل:**وتعبر هذه النسبة عن مقدار ما تحققه وحدة واحدة من المبيعات كأرباح وعليه فهذه النسبة تتأثر بحجم المبيعات، سعر بيع الوحدة، تكاليف الإنتاج وكافة المصاريف التي تتحملها الشركة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش صافي الدخل= صافي الدخل/ صافي المبيعات

❖**العائد على الموجودات :**

وتقيس هذه النسبة الأداء الكلي للشركة ومدى فعاليتها في إستخدام الموارد المتاحة لتوليد الدخل، وأحياناً تُسمى العائد على الاستثمار، وتحسب بالعلاقة التالية :[2]

العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الموجودات

❖**العائد على حقوق المساهمين :**

تعتبر هذه النسبة على المدى الذي استطاعت فيه الشركة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح. وتحسب بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق المساهين = صافي الربح بعد الضريبة / صافي حقوق المساهمين

حقوق المساهمين = مجموع الموجودات / مجموع المطلوبات

ث / نسب المديونية (نسب رأس المال):

هذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للشركة على المدى الطويل، كما تبين قدرة الشركة على تسديد ديونها والتزاماتها طويلة المدى، مثل "السندات والقروض طويلة الأجل "وتضم النسب التالية:[3]

❖**نسب الديون الى حقوق المساهمين** : تقيس هذه النسبة التزامات الشركة نحو دائنها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك ويقصد بالاقتراض الخصوم المتداولة والمتوسطة وطويلة الأجل, ويعتبر انخفاض هذه النسبة عن حماية أفضل للدائنين وعن وجود قدرة كامنة على الاقتراض من قبل الشركة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسب المديونية = إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل) / صافي حقوق المساهمين

[1]- محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، الطبعة1، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص88.

[2]- د.طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحاليل**، دار نشر الثقافة ،الإسكندرية، 2002، ص 576.

[3]- عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره، ص 200-201.

❖ **نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية:** تبين هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال التي يقدمه أصحاب الشركة ومقدار الأموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية, وارتفاع هذه النسبة إلى مقدار ما يقارب 67% قد يكون مؤشرا باقتراب الخطر، ومؤشرا على إضرار الشركة إلى زيادة الاعتماد على المصادر قصيرة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع الشركة على المدى الطويل, وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة / حق الملكية

❖**الديون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل:** كلما ارتفعت هذه النسبة تزداد المخاطرة والعكس صحيح، وتبين هذه النسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية :

الديون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / الديون طويلة الأجل + حق الملكية

❖**حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة:** من خلالها يمكن الحكم على مدى كفاية حقوق المالكين في مواجهة الاستثمارات الثابتة وتعتبر هذه النسبة مؤشر إلى نوع التمويل الذي ستحتاجه الشركة مستقبلا، وتحسب بالعلاقة التالية:

حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة = حقوق المالكين / صافي الموجودات الثابتة

❖ **عدد مرات تحقيق الفائدة:** تعتبر هذه النسبة عن قدرة الشركة على دفع الفوائد من الدخل المتحقق مثل "**الفائدة والضريبة**" وتحسب بالعلاقة التالية:

عدد مرات تحقيق الفائدة = الدخل قبل الفوائد والضرائب / الفوائد السنوية المدفوعة

ج /نسب السوق :

تخدم هذه النسبة محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذي يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية، وتضم النسب التالية:[1]

❖ **عائد السهم العادي:** يعبر العائد على السهم مؤشرا جيدا لقياس كفاءة أداء الشركات المالية وهو ضروري لما يلي:

- ✓ التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.
- ✓ معدلات النمو المتوقع تحقيقها.
- ✓ القيمة المستقبلية للسهم.
- ✓ وضع السياسات الخاصة بالأرباح.

[1]—عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره، ص 203-204-205.

وعائد السهم العادي يحسب بالعلاقة التالية :

عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية

❖ **نسبة سعر السهم إلى عائده** : تقيس نسبة التوقعات المستقبلية للشركة في السوق، وكلما ارتفعت كان هناك نظرة ايجابية لوضعها في المستقبل, وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة سعر السهم إلى عائده = القيمة السوقية للسهم / العائد المحقق للسهم

❖ **نسبة المدفوع من الأرباح:** هذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح قابل للتوزيع، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوع من الأرباح = الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية / الأرباح الصافية المتحققة بعد الضريبة

❖**عائد التوزيع:** يفيد في الحكم على فرص الاستثمار بالإضافة إلى نسب أخرى، ويحسب بالعلاقة التالية:

عائد التوزيع = حصة السهم من الأرباح الموزعة / سعر السهم السوقي

خامسا : التحليل المالي والتنبؤ:

يمكن اللجوء إلى التحليل المالي لغرض التنبؤ بعدد من الظواهر في حياة الشركة تشكل مضمون نشاطها التشغيلي مثل:[1]

- ✓ التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها .
- ✓ التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها.
- ✓ التنبؤ بمدى قدرة الإدارة في مواجهة الطوارئ.
- ✓ التنبؤ باحتمالات التعثر, أو بمدى إمكانية توقف الشركة عن العمل، أي الإفلاس والتصفية.

حيث تعتبر هذه الظواهر الأساس في تحديد قوة شركة الأعمال أو ضعفها وبالتالي فإن التنبؤ الدقيق بمضمونها في المستقبل يمكن الإدارة من أن تتكيف مع الأحداث المتوقعة وتضع الخطط الملائمة لمواجهة الأحداث المستقبلية.

الفرع الثاني : النماذج الرياضية للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات:

أولا : نموذج Altman: يعتبر هذا النموذج من اهم المؤشرات المالية التي تشير الى قدرة الشركة او عدم قدرتها على الاستمرار، حيث اطلق عليه نموذج قيم Z Score، يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:[2]

[1]-أ.د. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التبؤ بالفشل**، الطبعة 2، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص323.

[2]- أ.د.علي حسين الدوغجي، مرجع سبق ذكره, ص16.

$$Z=0.012X_1+0.014X_2+0.033X_3+0.006X_4+0.999X_5$$

حيث تمثل :

Z : المؤشر الكلي

X1 : (نسبة السيولة)= رأس المال العامل / اجمالي الاصول

X_2 : (نسبة التمويل الذاتي)= الارباح المحتجزة/اجمالي الاصول

X_3 : (نسبة الربحية)= الارباح قبل الفوائد و الضرائب / اجمالي الاصول

X_4 : (توازن هيكل التمويل) =القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة

X_5 : (معدل دوران الأصول) = المبيعات / اجمالي الأصول

ومن نتائج دراسته توصل(Altman) إلى ما يلي:

أ/إذا كانت قيمة $Z>2.99$ تكون الشركة قادرة على الاستمرار وغير معرضة للتعثر المالي.

ب/ إذا كانت قيمة$Z<1.81$ تكون الشركة متعثرة وغير قادرة على الاستمرار.

ت/ إذا كانت قيمة Z ما بين (2.99،1.81) ويعتبر الموقف غير مؤكد فقد تتعثر الشركة بالمستقبل المنظور وقد لا تتعثر وهذه المنطقة تسمى المنطقة الرمادية (Gray Area).

ثانياً :نموذج Sherrod: لهذا النموذج هدفين رئيسين هما:[1]

1/تقييم مخاطر الائتمان

2/التعثر المالي

حيث يستخدم الهدف الأول (تقييم مخاطر الائتمان) من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الإقتصادية حيث يجري تقسيم القروض إلى 5 فئات حسب درجة المخاطرة هي:

الجدول رقم (1-1) يبين قيم مؤشر التعثر للشركة Z

الفئــة	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$Z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 \geq Z \geq 5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جداً	$Z < 5-$

المصدر: وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي.

[1]- وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص193.

أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع على مزاولة نشاطه بالمستقبل ويُصاغ هذا النموذج بموجب معادلة الارتباط التالية:

$$Z= 17x1 + 9x2 + 3.05x3 +20x4 +1.2x5 + 0.1x6$$

حيث أن :

Z= مؤشر التعثر

X1= صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X2= الأصول السائلة/ إجمالي الأصول

X3= إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول

X4= صافي الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/ إجمالي الأصول

X5= إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم

X6= إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول الثابتة

ثانيا : نموذج Kida: طور Kida (19) نموذجا هاما للتنبؤ بالتعثر المالي ويُعتبر أحد النماذج الحديثة استخدمت في عملية التنبؤ بالتعثر المالي في عام 1981، حيث استخدم لبناء نموذجه خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع **Z** بموجب المعادلة التالي:[1]

$$Z= 1.042x1 + 0.42x2 - 0.42x3 - 0.463x4 + 0.271x5$$

و المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

X1= صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

X2= حقوق المساهمين/مجموع الخصوم

X3= الأصول السائلة / الخصوم المتداولة

X4= المبيعات / إجمالي الأصول

X5= النقدية / إجمالي الأصول

اعتبر Kida أن احتمال تعثر الشركات يكون مرتفعا عندما تكون قيمة Z سالبة، أما الشركات التي تكون فيها قيمة Z موجبة فهي غير مهددة بالتعثر المالي، لقد اثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية عالية بنسبة 90% قبل سنة من حالة التعثر.

رابعا :نموذج Beaver: عرف Baever الشركة المتعثرة بأنها تلك الشركة غير القادرة على دفع الالتزامات المالية عند استحقاقها، واعتبر أن هناك دلائل يمكن من خلالها الاستدلال على تعثر الشركة، وباستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل Beaver إلى النموذج التالي الذي يتكون من ثلاث نسب فقط يمكن من خلالها التنبؤ بتعثر الشركات قبل 5 سنوات من التعثر:[2]

$$Z= 1.3A_1+2.4A_2-0.980A_3-6.787$$

[1]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص197.

[2]- جهاد حمدي إسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره، ص75.

حيث تمثل :

Z: المؤشر الكلي

A_1 : نسبة التدفق إلى مجموع الخصوم

A_2 : نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول

A_3 : نسبة مجموع الخصوم إلى مجموع الأصول

حيث لاحظ Beaver أن الذمم المدينة أعلى لدى الشركات المتعثرة مقارنة مع الشركات الغير المتعثرة، وكذلك فإن الرصيد النقدي لدى الشركات المتعثرة أقل منه لدى الشركات الغير متعثرة.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

سيتم عرض أهم الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع حول تقييم اعتماد المراجعة الخارجية على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات، وكذلك عرض أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

أولا:دراسة هلا بسام عبد الله الغصين (استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات–دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة–) 2004:

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة في التنبؤ بتعثر شركات المقاولات بوقت مبكر يعطي مؤشراً للجهات المعنية للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل أن تفشل الشركة نهائياً، ولتحقيق ذلك تم إحتساب 22 نسبة مالية لعينة من 10 شركات متعثرة و16 شركة غير متعثرة من خلال القوائم المالية لثلاث سنوات أي الفترة: 2000-2003.

وتم تحليل هذه النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالإنحذار اللوجيستي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية، يمكن التمييز بين شركات المقاولات المتعثرة وشركات المقاولات الغير متعثرة، وقد توصلت الباحثة إلى النموذج التالي:

$$Z=1.92x1-4.788x2-1.005x3+0.074x4+0.074x5$$

حيث:

X1	رأس المال/مجموع الأصول
X2	الإيرادات/ مجموع الأصول
X3	الذمم المدينة/ الإيرادات
X4	الذمم المدينة /الأصول المتداولة

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن إستخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة، كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بإعداد القوائم المالية، وبالاعتماد على تحليل النسب المالية لهذه القوائم.

ثانيا: دراسة عاهد عيد سرحان (دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الإستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين) 2007:

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجع الخارجي في تقويم قدرة شركات المساهمة العامة على الاستمرار في أعمالها خلال الفترة المقبلة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيانين موجهين الأول لمراجعي الحسابات والثاني للمدراء الماليين في شركات المساهمة العامة.

ومن أهم النتائج ما يلي:

✓ بينت الدراسة أن مراجعي الحسابات يستطيعون تحديد مؤشرات الشك بخصوص الاستمرارية سواء كانت مؤشرات مالية أو مؤشرات غير مالية.

✓ الجمعيات المهنية للمراجعة لا تساعد على تطوير ومعرفة الإجراءات المساعدة للمراجعة في عملية تقويم الاستمرارية.

ثالثا : دراسة عمار أكرم طويل (مدى استخدام المصارف للتحليل المالي للتنبؤ بالتعثر في قطاع غزة) 2008:

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية في فلسطين على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر "تعثر القرض"، و قد أجريت الدراسة الميدانية شملت 65 موظف مصرفي عبر بنوك مختلقة عن طريق استبيان مصمم خصيصاً لخدمة الدراسة ولمعرفة مدى استخدام التحليل المالي، والتعرف على دواعي التعثر.

من بين ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المصارف تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة في تقييم أدائها لكن بدرجة أقل في التنبؤ بفشل وتعثر الشركات نتيجة قلت كفاءة هؤلاء الموظفين في إستخدام نماذج التنبؤ.

رابعا : دراسة جهاد حمدي إسماعيل مطر (نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين "دراسة تطبيقية")2010:

هدفت هذه الدراسة للوصل إلى نموذج بأفضل النسب المالية والتي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية، والتمييز بين المتعثرة منها والغير متعثرة، وقد استخدم البحث أسلوب إحصائي يعتمد على التحليل التميزي الخطي متعدد المتغيرات وكانت عينة الدراسة عبارة عن 08 بنوك بغزة نصفها متعثرة والأخرى غير متعثرة خلال الفترة1997-2000 وتم التوصل في الأخير لنموذج والتي أثبت إمكانية التنبؤ بالتعثر قبل سنتين من حدوثه.

$$Z=326.940A8+37.810A11-14.905A1-7.261A22-2.347$$

خامسا : دراسة خير الدين قريشي (دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) في التنبؤ بخطر الافلاس) 2012:

هدفت الدراسة إلى معرفة مقدرة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي SCF على التنبؤ بخطر الإفلاس، بالتركيز على جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر نقطة قوة في النظام المحاسبي المالي وكذا بناء نموذج مكون من نسب مالية مستخرجة من القوائم المالية. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 4 شركات مفلسة، و5 شركات سليمة من خلال 16 نسبة مالية تم استخراجها من القوائم المالية لتلك الشركات خلال الفترة الممتدة من سنة 2003- 2010 .

خلصت الدراسة إلى تفوق6 نسب من أصل 16 نسبة مالية في مقدرتها على التمييز بين الشركات المفلسة والشركات السليمة وهي:

- ✓ نسبة الديون إلى إجمالي الأصول.
- ✓ نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الديون قصيرة الأجل.
- ✓ نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الجارية.
- ✓ نسبة رأس المال العامل إلى الأصول الجارية.
- ✓ نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول.
- ✓ نسبة الديون إلى التدفق النقدي التشغيلي.

كما تم بناء نموذج للتنبؤ الأتي:

$$Z=1.455X_2-0.411X_5+0.013X_6+5.637X_8-0.316X_{12}-20279$$

حيث أنه إذا كانت Z محصورة بين القيمتين 0.05251- و5.1620 فإن المؤسسة مفلسة، أما إذا كانت Z محصورة بين 3.87998- و 2.3012- فإن المؤسسة سليمة.

قام الباحث بالدارسة على عينة من الشركات مستعينا بالقوائم المالية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي، إلا أن بعض القوائم المالية لعينة الدراسة جاءت في الفترة التي تسبق سنة أول تطبيق (2010) للنظام المحاسبي SCF .

سادسا : دراسة زهرة صالح الخياط (إستخدام نوذج Sherrord للتنبؤ بالفشل)2014:

مقال بعنوان "استخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بفشل المصارف"، هدف الباحث من خلاله إلى تطبيق نموذج Sherrord الموضوع عام 1987 على عينة من المصاريف الأهلية العراقية والوقوف على مدى نجاح أو فشل هذه المصارف.

تكونت عينة الدراسة من مجموعة من المصارف الأهلية العاملة في محافظة نينوى، وذلك لتوفر البيانات المالية وهذه المصارف هي مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار، ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف دار السلام للاستثمار خلال الفترة من سنة 2007 إلى غاية 2009 حيث أعتمد الباحث للقيام بهذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال التطبيق على عينة البحث.

توصل الباحث في الأخير إلى:

- ضرورة تبني المصارف في نماذج التحليل المالي للتنبؤ بالفشل كنموذج Sherrord لمعرفة ما إذا كانت الشركات التي ستقرضها ستكون قادرة على الاستمرار بالتسديد أم لا، كما يوصي الباحث بأهمية استخدام هذا النموذج كأحد أساليب التنبؤ بالفشل المالي المعتمد في المصارف.

قام الباحث بالدراسة على عينة مكونة من أربعة مصارف، وتعتبر هذه العينة غير معبرة نظراً لخصوصية المنطقة والسوق التي تنشط فيها المصارف موضوع الدراسة.

سابعا : دراسة سليم عماري (دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات) 2015:

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة عملية تقييم الأداء المالي باستعمال مجموعة من النسب والمؤشرات المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا في محاولة بناء نموذج ذو قدرة على التمييز والتنبؤ، ولغرض تحقيق أهداف البحث قام الباحث بدراسة عينة مكونة من 61 شركة فاشلة، و61 شركة سليمة، تنشط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة من سنة 2009- 2012، باستخدام طريقة التحليل التمييزي و 15 نسبة مالية تم حسابها انطلاقاً من القوائم المالية لهذه الشركات.

خلصت الدراسة إلى أن نسبة من أصل 15 نسبة لها القدرة على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات السليمة، وتمثلت في كل من نسبة العائد على أصول، ونسبة دوران رأس المال.

الفرع الثاني:الدراسات الأجنبية

1- Lakshan Attanayake, The Use of Financial Ratios in Predicting Corporate Failure in Sri Lanka, July 2013.

الغرض من هذا البحث هو تطوير نموذج باستخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المؤسسي للشركات المدرجة في سريلانكا. وقد شملت الدراسة عينة مكونة من 70 شركة متعثرة و 70 شركة غير متعثرة للفترة الممتدة مابين 2002 – 2008 وذلك الاستعانة بالبيانات المتاحة للجمهور من التقارير السنوية لهذه الشركات مع استخدام تحليل الانحدار اللوجيستي، كما اعتمدت الدراسة على 10 نسب كمتغيرات مستقلة للتنبؤ بتعثر الشركات، وتشير النتائج إلى أن دقة التنبؤ بالفشل من خلال النموذج بلغت بنسبة 77.86٪ في سنة قبل حدوث التعثر. وعلاوة على ذلك فإن الدقة التنبؤية للنموذج في جميع السنوات الثلاث السابقة للفشل أعلى من 72 ٪. وبالتالي فإن النموذج قوي في الحصول على نتائج دقيقة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات قبل الفشل.

2-Emin Zeytmoglu, Yasemin Deniz Akarim, Financial Failure Prediction Using Ratios : Empirical Application on Istanbul stock Exchange, 2013. Financial

هدفت الدراسة للتوصل لنموذج يسمح بالتنبؤ بالتعثر المالي لعينة مكونة من 115 شركة مدرجة في بورصة إسطنبول للفترة الممتدة ما بين 2009-2011، وللتمييز بين الشركات السليمة والشركات المتعثرة تم الإستعانة بنوذج Altman وكذا استخدام التحليل العاملي التمييزي وذلك لإختبار قدرة النسب المالية التي كان عددها 20 نسبة مالية تندرج ضمن نسب السيولة، النشاط، المديونية، والربحية، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه بسنة عن طريق نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول ، بنسبة 88.7%، 90.4% لسنتي 2009-2010 و 92.2% لسنة2011 وهذا ما يثبت أهمية النسب المالية عند إدراجها في النماذج الرياضية في التنبؤ مخطر التعثر المالي على مستوى الشركات المدرجة في بورصة إسطنبول.

3-Kerroucha Fatima Zohra, Bensaid Mohamed And others ,Using Financial Ratios to Predict Financial Distress of Jordanian Industrial Firms ''Empirical Study Using Logistic Regression",2015

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد نموذج يتكون من مجموعة من النسب المالية التي يكون لكل نسبة وزنها الخاص بها والتي تشير إلى أهميتها في التمييز بين الشركات الصناعية المتعثرة وغير المتعثرة في الأردن، ولتحقيق ذلك تم حساب سبعة وعشرين نسبة لعينة من ثمانية وعشرين شركة صناعية نصفها فشل، من بيانها المالي للسنة الرابعة بعد ثلاث سنوات من الخسائر لغرض التحليل. وقد تم تحليل هذه النسب باستخدام الطريقة الإحصائية المعروفة باسم الانحدار اللوجيستي للوصول إلى أفضل شكل من النسب المالية التي يمكن أن تميز بين الشركات الصناعية المتعثرة وغير المتعثرة في السنة الأولى والثانية والثالثة قبل التعثر، احتوى النموذج المتطور على ثلاث نسب مالية هي رأس المال العامل الصافي إلى حقوق المالك، ونسبة دوران الحسابات المستحقة القبض، ونسبة ملكية

المالك إلى نسبة الأصول الثابتة ،وقد نوصلت الدراسة أنه تمكن من إعادة تصنيف الشركات الصناعية في العينة ضمن مجموعتي المتعثرة و الغير المتعثرة مع دقة بلغت 89.3 ٪ في سنة التحليل، في حين كانت دقتها في التمييز بين الشركات المتعثرة والغير المتعثرة 67.9 ٪، 78.6 ٪، 74.1 ٪ في السنوات الأولى والثانية والثالثة على التوالي قبل الشدة.

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة وبعد التدقيق والتحليل فيها، التي شملت الشركات من مختلف القطاعات في أماكن مختلفة من دول العالم، باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية والرياضية والمناهج العلمية المتنوعة خلال فترات زمنية مختلفة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية "أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات ودراستنا " من أهمها ما يلي:

❖**من حيث الهدف:** حاولت جل الدراسات إلى إيضاح دور التحليل المالي ومدى إمكانية التنبؤ بتعثر أو إفلاس الشركات من خلال استخدام متغيرات مالية كمية, أي مجموعة من النسب المالية، إلا أن تهدف دراستنا إلى تقييم اعتماد المراجع الخارجي على التحليل المالي باستخدام أدوات ونماذج رياضية وبيان مدى قدرتها على التنبؤ بتعثر الشركات.

❖**من حيث الأسلوب:** اعتمدت معظم الدراسات في تحليلها على أسلوب التحليل التمييزي، وأسلوب الانحدار اللوجيستي إلا أن هناك دراسات استخدمت الطرق النوعية المتمثلة في استقصاء أراء المختصين عن طريق الاستبيان، بينما استخدمنا في دراستنا طريقة الاستبيان على عينة من مراجعي الحسابات.

❖**من حيث العينة:** فقد اعتمدت جل الدراسات السابقة على عينة من المؤسسات مختلفة القطاعات يختلف عددها من دراسة لأخرى حسب ما تمليه البيئة المالية لها والبعض منها اعتمد على عينة من محافظي الحسابات، وأما دراستنا قد اتفقت في العينة مع بعض هذه الدراسات السابقة حيث تم استخدام عينة من مراجعي الحسابات في ولاية ورقلة.

❖**من حيث متغيرات الدراسة:** بعد التدقيق في الدراسات السابقة لاحظنا وجود اختلاف في تحديد مفهوم المتغير التابع فبعضها ينطلق من مفهوم الإفلاس أو العسر أو التعثر المالي، ويأخذه كمتغير للدراسة، أما في دراستنا قمنا بأخذ كل المفاهيم السابقة، تحت مصطلح واحد وهو تعثر الشركات كمتغير تابع.

❖معظم الدراسات السابقة تناولت دور المراجع في تقييم مدى الاستمرارية خلال الفترات المقبلة، في حين الدراسة الحالية تبين الطرق والوسائل المستعملة من طرف المراجع الخارجي لتقييم الوضعية المالية للشركة والحكم عليها أنها في صورة جيدة أو سيئة أي معرفة الشركة سليمة أو متعثرة.

❖جل الدراسات ركزت على بناء نماذج للتنبؤ بتعثر الشركات، وأظهرت أن هذه النماذج يمكن استخدامها والاعتماد عليها من طرف المراجع الخارجي في تحديد توقيت تعثر الشركة في وقت مبكر بالاعتماد على النسب المالية.

❖تناولت الدراسة الحالية مدى قدرة المراجع الخارجي باعتماده على أدوات التحليل المالي والنماذج الرياضية يجعله يتنبأ بتعثر المالي للشركات من جهة وتقييم قدرة هذه الشركات على الاستمرار من جهة أخرى، هذا انطلاقا من تجسيده الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلقة بمهن خبير المحاسب، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد و تطبيقه لمجموعة من المعايير الدولية والوطنية التي ينظمها IAS200 *IAS560* IAS570 وطرق ومنهجية تنفيذه لعملية المراجعة للوصول إلى رأي حول الوضعية المالية للشركة وما ستكون عليه مستقبلا.

خلاصة الفصل:

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم حول المراجعة الخارجية وتعثر الشركات بالإضافة إلى التحليل المالي، وتقيم قدرة الشركة على الاستمرارية في النشاط في الفترات المقبلة، وهذا من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي باستخدام مجموعة من النسب المالية والنماذج الرياضية المعتمدة عليها في عملية التنبؤ بتعثر الشركات.

ورغبة منا في الإحاطة بالجوانب الممكنة من الدراسة والإلمام بما توفر من معلومات الخاصة بموضوع التعثر المالي وعلاقته بالتحليل المالي خصصنا المبحث الثاني لأهم الدراسات التي تم تناولها على المستوى العربي وكذا الأجنبي والتي كانت تهدف في مجملها للتنبؤ بالمخاطر المالية، كالتعثر، الفشل أو الإفلاس باستخدام النسب المالية عن طريق مجموعة من الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية الخاصة بالتنبؤ بالتعثر المالي، و في النهاية تمت مقارنة كل هذه الدراسات مع الدراسة الحالية من حيث إبراز أوجه الاختلاف مع ذكر ما تميزت به الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد :

يهدف هذا الفصل الثاني لإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من أجل معرفة تقييم مدى اعتماد المراجع الخارجي على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات في البيئة الجزائرية, وهذا من خلال معرفة الأدوات التي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بالتعثر ومعرفة الوضعية المالية للشركة وما ستكون عليه مستقبلا، ومن أجل معالجة الموضوع و اختبار فرضيات الدراسة وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية المتوصل إليها والوصول إلى الأهداف المرجوة استخدمنا في دراستنا طريقتين "الطريقة الأولى" الاعتماد على الاستبيان بتحليل نتائجه قصد قياس درجة التطابق بين وجهات النظر بين الجانب النظري والدراسة الميدانية و الإلمام بآراء عينة الدراسة واختبار الفرضيات، أما "الطريقة الثانية" إجراء دراسة تحليلية أي اعتمدنا على تقارير المراجع الخارجي من خلال عرض نتائج التحليل المالي بالاعتماد على النماذج الرياضية للتنبؤ بالتعثر وأدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: الطرق و الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني :نتائج الدراسة الميدانية، تحليلها ومناقشتها

المبحث الأول : الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى المنهجية والأدوات والبرامج المستخدمة في عملية البحث والمعتمدة عليها للقيام بدراسة تقييم مدى اعتماد المراجع الخارجي على الأساليب الكمية للتنبؤ بتعثر الشركات، وكذا عرض لمجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى إيضاح متغيرات الدراسة والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة في الاستبيانات. وطرق جمع المعلومات والنسب والمتغيرات المتخذة في عملية التحليل المالي.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولا : مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعيين الخارجيين على مستوى ولاية ورقلة (تقرت، ورقلة، حاسي مسعود) مع مراعاة أن يكون أفراد العينة من بين الأشخاص الذي لديهم الخبرة المهنية في مزاولة مهنة المراجعة المسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وجدول المصف الوطني لخبراء المحاسبة ومجموعة من الشركات.

ثانيا: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة فيما يلي:

المجموعة الأولى : المراجعين الخارجيين (خبراء محاسبين, محافظي الحسابات)

المجموعة الثانية: شركات SARL ; EURL

تم توزيع 35 استمارة استبيان في ولاية ورقلة (10تقرت، 15ورقلة، 10حاسي مسعود) بحيث اعتمدنا في عملية توزيع الاستمارات طريقة التسليم والاستلام المباشر وعن طريق البريد الالكتروني، وبعد عملية الفرز والتنظيم تقرر الابقاء على 30 استمارة من مجموع الاستمارات لتمثيل عينة الدراسة، 05 استبعدت بسبب نقص في الاجابة وعدم الاستلام.

الجدول رقم(2-1): الاحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان الموزعة

البيـــــــــان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	35	100%
عدد الاستمارات المفقودة و المهملة	3	8.57%
عدد الاستمارات الملغاة	2	5.72%
عدد الاستمارات الصالحة لدراسة و تحليل	30	85.71%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الاستبيانات الموزعة

من خلال الجدول يتبين أن عدد الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة بلغت 35 استمارة من بينها 3 استمارات مفقودة ومهملة و 2 ملغاة أما عدد الاستمارات الصالحة لدراسة 30 وهي العينة المدروسة بلغت نسبتها 85.71%.

حيث تمثلت أيضا عينة الدراسة في 10 شركات تنتمي إلى القطاع الخاص وتم الحصول على تقارير قوائمها المالية من سنة 2014 إلى سنة 2016.

جدول رقم(2-2): تلخيص بيانات الدراسة

الصنف	التقرير	الشركة	السنة
SARL	1	E1	2016
EURL	2	E2	2016
SARL	3	E3	2016
SARL	4	E4	2016
SARL	5	E5	2016
EURL	6	E6	2016
SARL	7	E7	2016
SARL	8	E8	2015
EURL	9	E9	2014
SARL	10	E10	2014

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على تقارير الشركة

الفرع الثاني: بيانات الدراسة وأدوات جمعها

سنحاول في هذا الفرع التعرف على بيانات الدراسة والأدوات المستخدمة في جمعها.

أولا: البيانات الأولية والثانوية :

اعتمدنا في دراستنا للحصول على المعلومات والبيانات من مصدرين أساسيين هما:

1- المصادر الأولية : هي المصادر الأولية المتعلقة بالإطار التطبيقي وذلك بتصميم استبيان وتوزيعه على عينة من محافظي حسابات لدراسة تقييم مدى اعتماد المراجع الخارجي على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات، وقد قسمت أسئلة الاستبيان إلى ثلاثة محاور حسب فرضيات الدراسة.

2- المصادر الثانوية: هي المصادر المتعلقة بالإطار النظري لموضوع الدراسة وذلك بالاعتماد على الكتب، الابحاث العلمية، المجلات المحكمة، الدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة بالموضوع من اجل الإلمام الجيد للدراسة.

ثانيا: عرض الاستبيان

❖ **خطوات اعداد و تصميم الاستبيان** :وهي الخطوة الأولى في عملية اعداد الاستبيان، وفيها يتم جمع المعلومات والبيانات اعتمادا على الجانب النظري من الدراسة حول موضوع " تقييم اعتماد المراجعة الخارجية على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات" تضمن محتوى الاستبيان مقدمة من أجل تقديم الموضوع وتوضيح الفكرة العامة لعينة الدراسة، وبعدها تم صياغة 15 سؤالا (الملحق رقم 02) بطريقة بسيطة مع الأخذ بعين الاعتبار إشكالية وفرضيات البحث وربطها بأهداف الدراسة الميدانية. وفيما يخص تم تقسيم الاستبيان الى جزأين كالآتي:

الجزء الأول : خاص بالمعلومات العامة لأفراد العينة

الجزء الثاني: يتعلق بفرضيات الدراسة وأسئلتها حيث قسم إلى ثلاثة محاور كالأتي:

المحور الأول : يتضمن 5 أسئلة تتعلق بالفرضية الأولى وهي(تساعد ادوات التحليل المالي المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات).

المحور الثاني: يتضمن 5 أسئلة تتعلق بالفرضية الثانية وهي(تساعد النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات).

المحور الثالث: يتضمن 5 أسئلة تتعلق بالفرضية الثالثة وهي(يعتبر التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية).

تم استخدام مقياس ليكارث الثلاثي في اعداد اجابات الاستمارة المتعلقة بالمحاور الثلاث، لقياس رأي أفراد العينة بشأن أسئلة الاستبيان إضافة الى تحديد اوزانها، كما موضح في الشكل الأتي:

الجدول(2-3) : مقياس ليكارث الثلاثي

موافق	محايد	غير موافق
3	2	1

المصدر: من اعداد الطالبة

الفرع الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة "الاستبيان":

أولا :صدق الأداة

– تحكيم الاستبيان: قبل توزيع الاستبيان يتم قياس صدق الاستبيان من خلال اللجوء إلى تحكيم الاستبيان من قبل مجموعة من الأساتذة الأكاديميين الجامعيين والمختصين في المحاسبة والإحصاء، وهذا بغية الاسترشاد بآرائهم حول مدى دقة ووضوح فقرات الاستبيان, وللحكم على مدى انتماء الفقرة للمحور ومدى صدق قياسها للمحور الذي تنتمي اليه.

وبناءاً على ملاحظات الأساتذة المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة كما تم حذف بعض الفقرات لتصبح أكثر وضوحاً وتعبيراً عن الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال الاستبيان إلى أن تم التوصل إلى الاستبيان في صورته النهائية، وأصبح في مقدورنا توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة الملحق رقم (01) يوضح الأساتذة المحكمين.

ثانيا: ثبات الأداة

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم اعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

– استخدام معامل ألفا كرونباخ: ومن أجل البرهنة على ان الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها والتثبت من صدقها قمنا بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، أي قمنا بإجراء اختبار ثبات الاستبيان وذلك من خلال استخدامنا معامل المصداقية ألفا كرونباخ لقياس مصداقية الإجابات عن الأسئلة وإعطاء النتائج الجيدة، ويمكن تفسير ألفا كرونباخ على أنه معامل الارتباط بين الإجابات فإذا كانت قيمته تتراوح ما بين 0-1 فإن قيمة معامل ألفا مقبولة إحصائيا هي60% على الأقل.

الجدول رقم (2–4) : قياس ثبات الاستبيان

عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ
15	0.694

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على برنامج Spss19

- **نتائج اختبار الثبات:**

من خلال الجدول يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة، حيث بلغ نسبة 0.694 وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا.

تعني نسبة ثبات الدراسة 0.694 أنه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فان نسبة 69.4% سيعيدون نفس اجاباتهم الأولى.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع الفقرات 0.694 وهي أكبر من 0.60، أي قيمة الثبات للاستبيان ككل 0.694 وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج أي أنه يمكن الاعتماد على أسئلة الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة في المعالجة الاحصائية

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- ✓ **المتغير المستقل**:اعتماد المراجع الخارجي على الأساليب الكمية
- ✓ **المتغير التابع**:التنبؤ بتعثر الشركات

الشكل رقم(2–1): متغيرات الدراسة

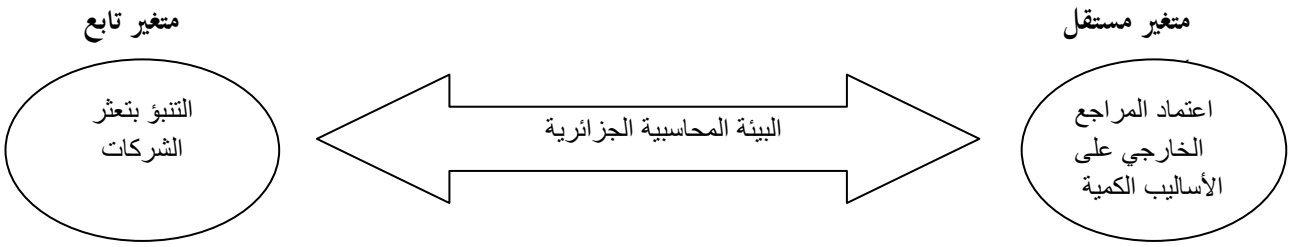

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات

بعد تجمعنا للاستمارات الصالحة للمعالجة و التحليل من أجل إعطاء صورة واضحة عن المعلومات التي تخص عينة الدراسة وتسهيل عملية الملاحظة والتحليل، قمنا باستخدام برنامج الجداول الإلكترونية EXEL لسنة 2007 لتفريغ معلومات وبيانات الاستبيان، أما بالنسبة لمعالجة وتحليل بيانات الاستبيان لجميع الفقرات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS19. ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها ارتأينا إلى استخدام العديد من الاختبارات الإحصائية التالية:

- ✓ حساب التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان.
- ✓ حساب المتوسطات الحسابية لكل محور من الاستبيان.
- ✓ حساب الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية.
- ✓ حساب المتوسط الحسابي المرجح لإجابات العينة المدروسة على الأسئلة الواردة بغرض معرفة اتجاه اراء المستجوبين.
- ✓ اختبار فرضيات الدراسة باختبارSimple Test (t-test) لقياس الفروق.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية،تحليلها ومناقشتها

يحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب, المطلب الأول يعرض تحليل نتائج الاستبيان، وفي المطلب الثاني سنقوم باختبار مدى صحة وتحقق الفرضيات الموضوعة لهذه الدراسة، اما في المطلب الثالث سيتم عرض وتحليل نتائج التحليل المالي باستخدام نماذج قياس التعثر سنحاول بالاعتماد على أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية من أجل مساعدة المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة ومعرفة المخاطر و الأزمات التي ستواجهها وما ستكون عليه مستقبلا.

المطلب الأول : تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها

الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

أولا : تحليل عامل التأهيل العلمي

الجدول رقم (2–5) : توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	10	%33.3
ماجستير	5	%16.7
دكتوراه	8	% 26.7
شهادات مهية	7	%23.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج الاستبيان

يمثل الجدول رقم (2–5) الخاص بتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير التأهيل العلمي، أن اغلبية افراد العينة من فئة حاملي شهادة ليسانس حيث بلغ عددهم 10 فردا بنسبة 33.3%، تليها نسبة حاملي شهادة دكتوراه حيث بلغ عددهم 8 أفراد بنسبة 26.7 %, ضف لها حاملي شهادات المهنية الذي بلغ عددهم 7 أفراد بنسبة 23.3%، في حين بلغ عدد أفراد حاملي شهادة الماجستير 5 بنسبة 16.7%، ويمكن توضيح هذه النسب بيانيا في الشكل التالي رقم (2–2).

الشكل رقم(2–2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

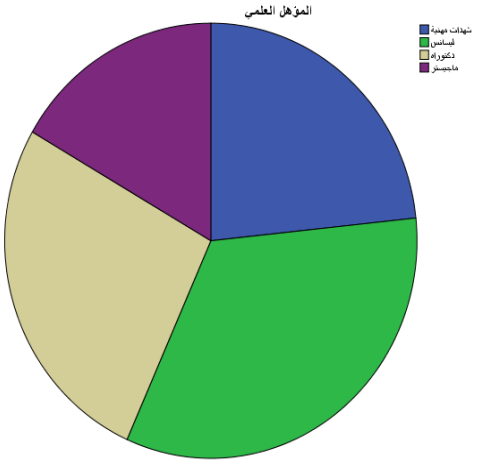

المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على نتائج المعطيات الاحصائية للاستبيان وبرنامجExcel

وبالتالي نلاحظ ان اغلبية افراد عينة الدراسة المتمثلة في مراجعي الحسابات جامعيين متحصلين على شهادات اكاديمية وخاصة حاملي شهادة ليسانس وهذا ما يدل على جودة افراد العينة، وهو ما يؤدي بالضرورة الي زيادة مصداقية ودقة اكثر في المعلومات ويزيد من اهمية البحث وجودة النتائج المتوصل اليها.

ثانيا : تحليل عامل التخصص العلمي

جدول رقم(2–6): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
دراسات محاسبية	14	%46.6
مالية	8	%26.7
تدقيق ومراقبة التسيير	8	%26.7
المجموع	30	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول **رقم (2–6)** الخاص بتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي، يتضح لنا أن اغلبية مراجعي الحسابات حاملي لشهادات دراسات محاسبية حيث بلغ عددهم 14 فردا بنسبة 46.6%، تليها نسبة حاملي

شهادات مالية حيث بلغ عددهم 8 أفراد بنسبة 26.7%، في حين حاملي شهادة التدقيق ومراقبة التسيير الذي بلغ عددهم 8 أفراد تقدر بنسبة 26.7%، ويمكن توضيح هذه النسب بيانيا في الشكل التالي رقم (2-3).

الشكل رقم (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

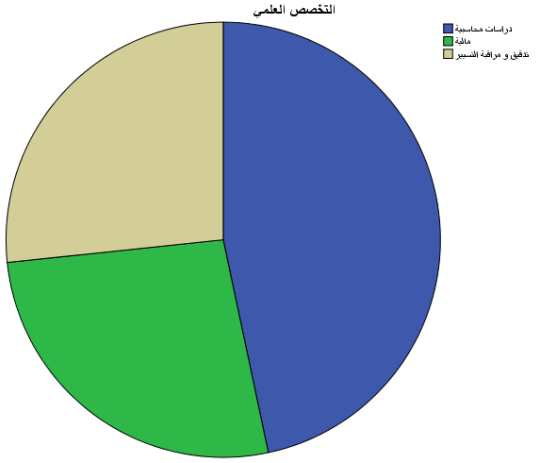

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نتائج المعطيات الاحصائية للاستبيان وبرنامجExcel

ثالثا : تحليل معامل عدد سنوات الخبرة

جدول رقم(2-7):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	8	%26.7
من 5 إلى 10 سنوات	6	%20
أكثر من 10 سنوات	16	%53.5
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) أنه تم تقسيم خبرة المستجوبين في ميدان العمل إلى ثلاثة فئات، الفئة الأولى تضم المستجوبين الذين لهم خبرة اقل من خمس سنوات، حيث بلغت نسبتهم 26.7%، أما الفئة الثانية فضمت المستجوبين الذين يملكون خبرة مهنية تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات وبلغت نسبة مشاركتهم 20%، وضمت الفئة الثالثة المستجوبين الذين يملكون خبرة مهنية لأكثر من عشرة سنوات وبلغت نسبتهم 53.3%, ويمكن توضيح هذه النسب بيانيا في الشكل التالي رقم (2-4).

وترى الطالبة بأن متغير الخبرة جيد الى حد ما مما سينعكس بالإيجاب على نتائج هذه الدراسة.

الشكل رقم (2–4): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

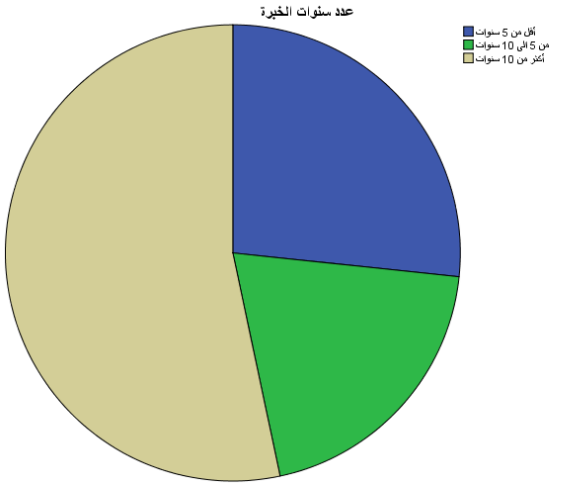

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نتائج المعطيات الاحصائية للاستبيان وبرنامجExcel

الفرع الثاني: دراسة وتحليل وجهات نظر المستجوبين وتحديد اتجاه إجاباتهم

لقياس درجة الموافقة حول مدى اعتماد المراجع الخارجي على الأساليب الكمية للتنبؤ بتعثر الشركات، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة محاور الدراسة، ومعرفة اتجاه كل فقرة حسب مقياس ليكارت الثلاثي:

الجدول رقم (2–8):الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المتوسط المرجح	اتجاه الاجابة (الرأي)
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر: من اعداد الطالبة

أولا : عرض وتحليل وجهة نظر المستجوبين حول أدوات التحليل المالي التي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة:

الجدول رقم (2-9): وجهة نظر المستجوبين بخصوص المحور الأول

المحور الأول	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	اتجاه الإجابة
	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة				
يعتمد المراجع الخارجي على أدوات التحليل المالي عن طريق النسب المالية في تقييم الأداء المالي للشركات.	0	9	21	2.700	0.466	2	موافق
	%0	%30	%70				
يستخدم المراجع الخارجي المؤشرات و النسب المالية للحكم على قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل و التنبؤ بالتعثر في وقت مبكر.	1	7	22	2.700	0.535	2	موافق
	%3.3	%23.3	%73.3				
يُساعد استخدام المراجع الخارجي التحليل المالي عن طريق النسب المالية بتقديم إرشادات تحذيرية مبكرة لتعثر الشركة قبل حدوثه بفترة(لمدة كافية).	4	5	21	2.567	0.728	4	موافق
	%13.3	%16.7	%70				
يستخدم المراجع الخارجي الإجراءات التحليلية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية و التنبؤ بالتعثر.	2	8	20	2.600	0.621	3	موافق
	%6.7	%26.7	%66.7				
يستخدم المراجع الخارجي النسب المالية للحكم على عمليات الشركة للتمكن من دراسة الوضع المالي لها خلال الفترات الحالية و السابقة.	0	2	28	2.933	0.254	1	موافق
	0	%6.7	%93.3				
المتوسط العام للمحور الأول				2.700	0.521		موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss v19

❖ **التحليل:**

من خلال الجدول السابق رقم (2-9) نلاحظ أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول تراوحت بين 2.933 و 2.567 و بانحرافات معيارية بين 0.728 و 0.254، و هذا يعني أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بأدوات التحليل المالي التي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات، اذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (5) المتعلقة

" ياستخدم المراجع الخارجي النسب المالية للحكم على عمليات الشركة للتمكن من دراسة الوضع المالي لها خلال الفترات الحالية و السابقة"، فقد حصلت على أعلى درجة من الموافقة من قبل أفراد عينة الدراسة بلغت نسبة 93.3%، وعلى أعلى متوسط حسابي قدره 2.933 و بانحراف معياري أقل قدره 0.254، فيما حصلت الفقرة رقم (3) المتعلقة"بمساعدة استخدام المراجع الخارجي التحليل المالي عن طريق النسب المالية بتقديم إرشادات تحذيرية مبكرة لتعثر الشركة قبل حدوثه بفترة (لمدة كافية)"، على المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي والذي بلغ 2.567 و بانحراف معياري أعلى قدره 0.728، وتدرجت كل من الفقرة رقم (1) و (2) و (4) نحو الموافقة بمتوسطات حسابية 2.700 و 2.700 و 2.600 على التوالي وبانحرافات معيارية 0.466 و 0.535 و 0.621 على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك أيضا اتضح لنا من الجدول و بصفة عامة أنه أفراد عينة الدراسة كان رأيهم ايجابي بالموافقة على العبارات بأنه كلما اعتمد المراجع الخارجي على أدوات التحليل المالي فهي تساعده على التنبؤ بتعثر الشركة وذلك بمستوى عالي, إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 2.700 وبانحراف معياري قدر بـ 0.521.

ثانيا: عرض وتحليل وجهة نظر المستجوبين حول النماذج الرياضية التي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة:

الجدول رقم (2-10): وجهة نظر المستجوبين بخصوص المحور الثاني

المحور الثاني	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	اتجاه الإجابة
	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة				
تمكن النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التمييز والمقارنة بين الشركات السليمة والمتعثرة.	3	8	19	2.533	0.681	2	موافق
	%10	%26.7	%63.3				
يُساهم النموذج المستخدم أو المقترح على اكتشاف التعثر قبل حدوثه بفترة زمنية كافية تُمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.	3	12	15	2.400	0.675	3	موافق
	%10	%40	%50				
يعتمد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية لتقييم وضع الشركة المستقبلي.	8	2	20	2.400	0.894	3	موافق
	%26.7	%6.7	%66.7				
يعتمد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية لفعاليتها العالية في التنبؤ بالتعثر.	9	8	13	2.133	0.860	4	محايد
	%30	%26.7	%43.3				
اهتمام المراجع الخارجي بالبيانات المالية يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند عليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر.	0	3	27	2.900	0.305	1	موافق
	%0	%10	%90				
المتوسط العام للمحور الثاني				2.473	0.701		موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss v19

❖**التحليل:**

يشير الجدول رقم (2-10) إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني تراوحت بين 2.133 و 2.900 وبانحرافات معيارية بين 0.305 و 0.894، وهذا يعني أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة ايجابية على أعظم الفقرات المتعلقة بالنماذج الرياضية التي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات, إلا الفقرة رقم (4) غير إيجابية .

كما يتضح من خلال الجدول السابق أن الفقرة رقم (5) والتي تنص على " اهتمام المراجع الخارجي بالبيانات المالية يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند عليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي أعلى والذي قدر بـ 2.900, وبانحراف معياري أقل بلغ قدره 0.305، ومن ثم تليها الفقرة (4) المتمثلة في " اعتماد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية لفعاليتها العالية في التنبؤ بالتعثر "، احتلت المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي والذي بلغ 2.133، وبانحراف معياري قدر بـ 0.860، وتدرجت كل من الفقرة (1) و (2) و (3) نحو الموافقة بمتوسط حسابي 2.533 و 2.400 و 2.400 على التوالي وبانحراف معياري 0.658 و 0.675 و 0.894 على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك أيضا تبين لنا من الجدول بموافقة أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني" النماذج الرياضية التي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات" حيث كان رأيهم ايجابي بالموافقة على العبارات بأنه كلما اعتمد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية فهي تساعده على التنبؤ بتعثر الشركة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 2.473 وبانحراف معياري قدر بـ 0.701.

ثالثا : عرض وتحليل وجهة نظر المستجوبين حول التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية

الجدول رقم (2-11): وجهة نظر المستجوبين بخصوص المحور الثالث

المحور الثالث	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	اتجاه الإجابة
	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة				
التأهيل العلمي و العملي للمراجع الخارجي يمكنه من إتمام مهمته بجودة عالية.	8	3	19	2.366	0.890	5	موافق
	%26.7	%10	%63.3				
التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يضبط التقدير الشخصي في تحديد الخطوات والإجراءات التي تساعده على التنبؤ بتعثر الشركات.	0	13	17	2.567	0.504	2	موافق
	%0	%43.3	%56.7				
يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية القانونية عند فشله في اكتشاف التعليل بغض النظر عن مستوى تأهيله العلمي.	16	7	7	1.700	0.837	1	محايد
	%53.3	%23.3	%23.3				
يقوم المراجع الخارجي بتوسيع نطاق الفحص في حالة غموض الوضع المالي للشركة.	3	4	23	2.667	0.661	4	موافق
	%10	%13.3	%76.7				
يستلزم على المراجع الخارجي الإشارة إلى كل التهديدات و المخاطر المحتملة التي تواجه استمرارية نشاط الشركة من خلال تقريره.	3	6	21	2.600	0.675	3	موافق
	%10	%20	%70				
المتوسط العام للمحورالثالث				2.380	0.713		موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss v19

❖ **التحليل:**

من خلال الجدول السابق رقم (2-11) نلاحظ أن أغلب أراء أفراد عينة الدراسة ايجابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بالتأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لهذا المحور بين 2.667 و 1.700 و بانحرافات معيارية بين 0.504 و 0.890، أما فيما يتعلق بالفقرات كانت ايجابية إلا الفقرة (3) حيث تأتي في المرتبة الأولى التي نصها حول " يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية القانونية عند فشله في اكتشاف التظليل بغض النظر عن مستوى تأهيله العلمي"، فقد حصلت على نسبة محايد من قبل أفراد عينة الدراسة بلغت 23.3%، وعلى أقل متوسط حسابي قدره 1.700 وبانحراف معياري قدره 0.837، وكما نجد بأن هاته الفقرة هي الفقرة الوحيدة في هذا المحور التي حضيت بالمحايد من قبل أفراد عينة الدراسة، في حين حظيت الفقرات الأخرى بعدم الموافقة من طرف أفراد عينة الدراسة، وعلى العموم يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي2.380، وبانحراف معياري قدره 0.713، وهو ما يظهر بموافقة المستجوبين على أن التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

سنقوم من خلال هذا باختبار مدى صحة وتحقق الفرضيات الموضوعة لهذه الدراسة، اذ سنعرض من خلاله نتائج تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة ، وهذا بهدف اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة.

ويستخدم اختبار Levene في اختيار السطر والتجانس التباين إجابات العينة حول فرضيات الدراسة، إذا كانت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أكبر من 0.05 نقبل بفرضية التجانس كشرط أساسي في إختبار t.

ولاختبار فرضيات الدراسة سنستخدم اختبارSamples Test (t-test) وهذا لفئتي الدراسة (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) ، ويتطلب هذا الاختبار أن نقوم بإجراء اختبار (Levene's Test) للتجانس قبله.

وبعد ذلك نقوم بقبول الفرضية الصفرية باختبار(t-test) إذا كان مستوى الدلالة المحسوب لاختبار(t-test) أكبر من مستوى الدلالة للدراسة، وكما يدعم هذا قيمة t المحسوبة، فينبغي لقبول الفرضية الصفرية أن تكون t المحسوبة أصغر من t الجدولية البالغة من 1.98، ونرفضها عكس ذلك.

الفرع الأول: تحليل نتائج اختبار الفرضية الأولى:

أولا: تحليل نتائج اختبار الفرضية الأولى

نهدف من خلال هذا الجزء الى تقصي وجهات نظر المستجوبين ومعرفة مدى توافق أرائهم بخصوص مدى مساعدة أدوات التحليل المالي المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة, وهذا بصياغة فقرات المحور الأول (من 1 إلى 5) والتي خصصت لاختبار الفرضية الصفرية , والتي نصها كما يلي:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) في الواقع بخصوص ان أدوات التحليل المالي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة.

اما الفرضية البديلة لها فنصها كمايلي:

H1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المستجوبين بين اراء المستجوبين (محافظي حسابات و خبراء محاسبين) في الواقع بخصوص ان أدوات التحليل المالي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة.

يبين الجدول رقم (2-12) نتائج اختبارLevene للتجانس بين أفراد الدراسة الخاص بالفرضية الأولى، حيث بلغت مستوى الدلالة Sig 0.338 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05 مما يوحي لنا بوجود تجانس بين أفراد العينة ويجعلنا نختار السطر الأول في اختبار (t- test)

الجدول رقم (2-12) : اختبارLevene للتجانس الخاص بالفرضية الأولى

نوع الاختبار	مستوى الدلالة	الحكم
اختبار Levene للتجانس	0.338	اختبار السطر الأول في اختبار(t- test)

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss19

اذا من خلال التجانس بين أفراد الدراسة, فانه يمكننا الاعتماد على اختبار (t- test) لاختبار الفرضية الأولى.

الجدول رقم (2-13) : نتائج اختبار t (t- test) الخاص بالفرضية الأولى

المحور الأول	المجال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
أدوات التحليل المالي التي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة	محافظ حسابات	14	13,642	1,277	0.473	0.640	قبول الفرضية الصفرية
	خبير محاسبي	16	13,375	1,746			

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss19

يبين الجدول رقم (2-13) نتائج اختبار **t** للفرق بين متوسطي أراء أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى، بحيث بلغت مستوى الدلالة 0.640 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة, وكما نلاحظ من نتائج اختبار (**t- test**) بأن قيمة **t** المحسوبة المطلقة تقدر بـ 0.473 وهي أقل من قيمتها الجدولية 1.98، مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) بخصوص أن أدوات التحليل المالي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة.

ثانيا: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى

لقد توصلنا من خلال تحليلنا واختبار للفرضية الأولى عن طريق استخدام اختبار (t- test) للفرق بين متوسطي أراء عينة الدراسة الى الاحتفاظ وقبول الفرضية الصفرية الأولى، والتي مفادها "لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) بخصوص ان أدوات التحليل المالي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة"، فقد وجدنا بأنه يوجد اتفاق عام بين أفراد العينة وتأييد المستجوبين وموافقتهم على ان أدوات التحليل المالي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة.

وكما اننا من خلال تحليلنا لفقرات المحور كلا على حدى وجدنا كذلك تأييد وموافقة المستجوبين على جميع الفقرات المتعلقة بالمحور الأول (وهو ما قمنا بعرضه في المبحث الثاني)، ويمكن تفسير ذلك بالدور والأهمية الذي تلعبها أدوات التحليل المالي في الواقع بأنها أداة فعالة وهامة وتعتبر أساليب تتميز بالثقة وبالتالي يمكن أن تكون عاملاً مساعداً للمرجع للتنبؤ بتعثر الشركات.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية:

أولا: تحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية

نهدف من خلال هذا الجزء الى تقصي وجهات نظر المستجوبين ومعرفة مدى توافق أرائهم بخصوص مدى مساعدة النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة، وهذا بصياغة فقرات المحور الثاني (من 1 إلى 5) والتي خصصت لاختبار الفرضية الصفرية، والتي نصها كما يلي:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) في الواقع بخصوص ان النماذج الرياضية تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة.

اما الفرضية البديلة لها فنصها كمايلي:

H1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) في الواقع بخصوص ان النماذج الرياضية تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة.

يبين الجدول رقم (2-14) نتائج اختبارLevene للتجانس بين أفراد الدراسة الخاص بالفرضية الثانية، حيث بلغت مستوى الدلالة 0.514 Sig وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05 مما يوحي لنا بوجود تجانس بين أفراد العينة ويجعلنا نختار السطر الأول في اختبار (t- test)

الجدول رقم (2-14) : اختبارLevene للتجانس الخاص بالفرضية الثانية

نوع الاختبار	مستوى الدلالة	الحكم
اختبار Levene للتجانس	0.514	اختبار السطر الأول في اختبار (t- test)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss v19

اذا من خلال التجانس بين أفراد الدراسة , فانه يمكننا الاعتماد على اختبار (t- test) لاختبار الفرضية الثانية.

الجدول رقم (2-15) : نتائج اختبار t (t- test) الخاص بالفرضية الثانية

المحور الأول	المجال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
تساعد أدوات التحليل المالي المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة	محافظ حسابات	14	12,428	2,173	0.159	0.875	قبول الفرضية الصفرية
	خبير محاسبي	16	12,312	1,815			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss v19

يبين الجدول رقم (2-15) نتائج اختبار **t** للفرق بين متوسطي أراء أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية، بحيث بلغت مستوى الدلالة 0.875 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة, وكما نلاحظ من نتائج اختبار (**t- test**) بأن قيمة **t** المحسوبة المطلقة تقدر بـ 0.159 وهي أقل من قيمتها الجدولية 1.98، مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين محافظي حسابات وخبراء محاسبين بخصوص أن أدوات التحليل المالي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة.

ثانيا: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية

لقد توصلنا من خلال تحليلنا واختبار للفرضية الثانية عن طريق استخدام اختبار (t- test) للفرق بين متوسطي أراء عينة الدراسة الى قبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها "لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) في الواقع بخصوص ان النماذج الرياضية تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة، فقد وجدنا بأنه يوجد اتفاق عام بين أفراد العينة وتأييد المستجوبين وموافقتهم على ان النماذج الرياضية تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة.

وكما اننا من خلال تحليلنا لفقرات المحور كلا على حدى وجدنا كذلك تأييد وموافقة المستجوبين على جميع الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (وهو ما قمنا بعرضه في المبحث الثاني)، ويمكن تفسير ذلك بالدور والأهمية الذي تلعبها النماذج الرياضية بأنها أداة فعالة وهامة ، وأساليب تتميز بالثقة في مساعدة المراجع الخارجي بالتنبؤ بتعثر الشركة والأزمات التي تواجهها ومعرفة ما ستكون عليه مستقبلاً.

الفرع الثالث: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة

أولا: تحليل نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نهدف من خلال هذا الجزء الى تقصي وجهات نظر المستجوبين ومعرفة مدى توافق أرائهم بخصوص ان التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لاتمام مهامه بجودة عالية، وهذا بصياغة فقرات المحور الثالث (من 1 إلى 5) والتي خصصت لاختبار الفرضية الصفرية ، والتي نصها كما يلي:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) في الواقع بخصوص ان التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية.

اما الفرضية البديلة لها فنصها كمايلي:

H1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) في الواقع بخصوص ان التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية.

يبين الجدول رقم (2-16) نتائج اختبارLevene للتجانس بين أفراد الدراسة الخاص بالفرضية الثالثة، حيث بلغت مستوى الدلالة Sig 0.964 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05 مما يوحي لنا بوجود تجانس بين أفراد العينة ويجعلنا نختار السطر الأول في اختبار (t- test)

الجدول رقم (2-16) : اختبارLevene للتجانس الخاص بالفرضية الثالثة

نوع الاختبار	مستوى الدلالة	الحكم
اختبار Levene للتجانس	0.964	اختبار السطر الأول في اختبار (t- test)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss v19

اذا من خلال التجانس بين أفراد الدراسة ، فانه يمكننا الاعتماد على اختبار (t- test) لاختبار الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (2-17) : نتائج اختبار t (t- test) الخاص بالفرضية الثالثة

المحور الثالث	المجال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
تساعد النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة	محافظ حسابات	14	11,928	2,017	0.073	0.942	قبول الفرضية العدمية
	خبير محاسب	16	11,875	1,995			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss v19

يبين الجدول رقم (2-17) نتائج اختبار **t** للفرق بين متوسطي أراء أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة، بحيث بلغت مستوى الدلالة 0.942 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة , وكما نلاحظ من نتائج اختبار (**t- test**) بأن قيمة **t** المحسوبة المطلقة تقدر بـ 0.073 وهي أقل من قيمتها الجدولية 1.98، مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في أراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) بخصوص أن التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية.

ثانيا: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة

لقد توصلنا من خلال تحليلنا واختبار للفرضية الثالثة عن طريق استخدام اختبار (t- test) للفرق بين متوسطي أراء عينة الدراسة الى الاحتفاظ وقبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها "لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المستجوبين (محافظي حسابات وخبراء محاسبين) في الواقع بخصوص أن التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية"، فقد وجدنا بأنه يوجد اتفاق عام بين أفراد العينة وتأييد المستجوبين وموافقتهم على ان التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية.

وكما اننا من خلال تحليلنا لفقرات المحور كلا على حدى وجدنا كذلك تأييد وموافقة المستجوبين على جميع الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث (وهو ما قمنا بعرضه في المبحث الثاني)، ويمكن تفسير ذلك بالدور والأهمية الذي يلعبه التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية.

يعتبر التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي عنصر من المعايير الشخصية له بمعنى أن كلما كان المراجع مؤهلاً علما وعملاً، كلما كان مستقلاً و بالتالي فإنه يستطيع ممارسة مهامه بكل إستقلالية و كفاءة، وهذا ما توصلت إليه الدراسة أن التأهيل العلمي والعملي للمراجع يمكنه من إتمام مهامه بجودة عالية.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج التحليل المالي باستخدام نماذج قياس التعثر

الفرع الأول: حساب وتحليل نتائج النماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركات

أولا : حساب نموذج Altman

$$Z=0.012x1+0.014x2+0.033x3+0.006x4+0.999x$$

جدول رقم (2–18):حساب نموذج Altman

المتغيرات	النسب المالية	الشركة1	الشركة2	الشركة3	الشركة4	الشركة5	الشركة6	الشركة7	الشركة8	الشركة9	الشركة10
X1(نسبة السيولة)	راس المال العامل/ إجمالي الأصول	-0.04	-0.44	0.44	0.51	-0.37	-0.11	-0.26	-0.32	-0.13	-0.29
X2(نسبة التمويل الذاتي)	الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول	0.02	0.03	-0.32	-0.62	0.01	0.02	0.13	0.01	0.04	0.02
X3(سبة الربحية)	الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/إجمالي الأصول	0.02	0.04	-0.32	0.62	0.01	0.02	0.13	0.03	0.04	0.03
X4(توازن الهيكل المالي)	القيمة السوقية لحقوق الملكية/ القيمة الدفترية لديون الشركة	0.05	0.04	1.18	1.88	0.13	0.03	-0.05	0.12	0.17	0.12
X5(معدل دوران الأصول)	المبيعات/إ جمالي الأصول	0.76	0.55	0.21	0.38	0.21	0.43	0.36	0.23	0.43	0.24
	Z	0.76	0.54	0.20	0.41	0.20	0.43	0.37	0.22	0.43	0.24

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا : تحليل النتائج حسب نموذج Altman

جدول رقم (2-19): نتائج نموذج Altman

الشركة	قيمةZ	السنة
1	0.76	2016
2	0.55	2016
3	0.20	2016
4	0.41	2016
5	0.20	2016
6	0.43	2016
7	0.37	2016
8	0.22	2015
9	0.43	2014
10	0.24	2014

المصدر: من اعداد الطالبة

❖ **التحليل :**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-19) أن قيمة Z للشركات 4 و 6 و 7 و 9 أصغر من 1.81 إذاً الشركات متعثرة وغير قادرة على الاستمرار.

ولاحظنا أيضا أن قيمة Z للشركات 1 و 2 أصغر من 1.81 إذن فهي متعثرة وغير قادرة على الاستمرار لكن أقل تعثرا بالنسبة للشركات 4 و 6 و 7 و 9.

أما بالنسبة للشركات 3 و 5 و 8 قيمة Z تتراوح ما بين 0.20 أقل من 1.81 إذاً هي شركات أكثر تعثرا بالنسبة لباقي الشركات.

الفرع الثاني: مقارنة بين تقارير المراجع الخارجي ونتائج التحليل المالي للدراسة:

سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى إجراء مقارنة بين تقارير مراجع الخارجي وبما صرح به من نتائج في تقاريره ونتائج التحليل المالي التي توصلنا إليها باستخدام الأساليب الكمية المتمثلة في النماذج الرياضية لقياس التنبؤ بالتعثر وذلك بالاعتماد على ادوات التحليل المالي.

- بعد إطلاعنا على تقارير المراجع الخارجي لعشر شركات تبين لنا ما يلي:

1- نلاحظ من خلال تقاريره لعشر شركات أنه لم يستخدم أدوات التحليل المالي.

2- نلاحظ من خلال تقاريره لعشر شركات أنه لم يعتمد على النماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركات.

3- نلاحظ من خلال تقاريره لعشر شركات أنها ذات وضعية مالية جيدة وهذا نتيجة حسن تسييرها.

4- أبدى المراجع الخارجي رأيه المفصح عنه لعشر شركات بأن الحسابات السنوية الختامية المذكورة في هذه التقارير تعكس بانتظام وبإخلاص الوضع المالي وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما بالرجوع إلى نظام المحاسبة المالية (SCF)

- وباعتمادنا في دراستنا على نماذج قياس التعثر عن طريق أدوات التحليل المالي توصلنا الى النتائج التالية :

1- لاحظنا العشر شركات متعثرة و غير قادرة على الاستمرار في المستقبل.

2-نلاحظ من خلال تقاريره لعشر شركات أنه لم يفصح في رأيه أن شركات العشر متعثرة وذلك للحفاظ على مصالح الشركة.

3- نلاحظ أن نتيجة Z أصغر من 1.81 حسب نموذج Altman يعني أن الشركة في حالة متعثرة وغير قادرة على الاستمرار في المستقبل, هذا ما يبين بأن المركز المالي للشركة غير سليم.

نستنتج من خلال دراستنا لعينة من شركات ما يلي :

- عدم اعتماد المراجع الخارجي على أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية لدراسة الوضع المالي للشركة.
- عدم استخدام المراجع الخارجي النماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركة.
- تساعد أدوات التحليل المالي المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات.
- تساعد النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات.
- نلاحظ أن هناك فجوة بين إجراءات المراجع العادية في عملية المراجعة واستخدام الأساليب الكمية في عملية المراجعة.
- اعتماد المراجع الخارجي منهجية تنفيذه لعملية المراجعة الخارجية وتطبيقه للمعايير التي نصت عليها لم تساعده في الوصول والتنبؤ بالمشاكل والمخاطر التي تواجهها الشركة حاليا وفي المستقبل وعند استعمالنا للنماذج الرياضية توصلنا الى نتائج ومقارنتها بذلك لاحظنا الطريقة المعتمدة من طرف المراجع لم تشر الى وجود مخاطر مستقبلية التي تتعرض لها الشركة ومن ثم طريقة التي جاءت بها المعايير يجب تحديثها وتطويرها.
- نقص في التأهيل العلمي والعملي للمراجع يلعب دور كبير في اداء مهامه ولذلك يجب عليه تكوينه وتدريبه وتطبيقه للنسب المالية والنماذج الرياضية من اجل التنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي تواجه الشركة وتقييم استمراريتها وما ستكون عليه في المستقبل.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم مدى اعتماد المراجع الخارجي على الأساليب الكمية للتنبؤ بتعثر الشركات في البيئة الجزائرية، حيث ربطنا الجزء التطبيقي بالجزء النظري، والإجابة على إشكاليات الدراسة، حيث قمنا بإعداد استمارة استبيان وهذا من خلال تقصي وجهات نظر العينة المدروسة، وكذلك اعتمدنا على تقارير المراجع الخارجي من خلال عرض نتائج التحليل المالي وذلك باستخدامنا الأساليب الكمية للتنبؤ بتعثر الشركات، وكخلاصة عامة فقد قمنا من خلال هذا الفصل بتناول مايلي:

- من خلال المبحث الأول تم تناول الطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى إيضاح متغيرات الدراسة وكما تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان المستعمل في الدراسة وكذلك ايضاح الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة في الاستبيانات.
- وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى تحليل نتائج الاستبيان من خلال عرض الخصائص العامة لفئات عينة الدراسة، وتحليل النتائج المتعلقة بوجهات نظرهم حول فقرات الاستبيان ومتغيرات الدراسة.

وبعد ذلك تناولنا عرض وتحليل نتائج التحليل المالي باستخدام نماذج قياس التعثر، وكذلك تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- ✓ لا يعتمد المراجع الخارجي على أدوات التحليل المالي أثناء عملية المراجعة.
- ✓ عدم تطبيق المراجع الخارجي النماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركة.
- ✓ نقص التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي بخصوص النماذج الرياضية.
- ✓ تساعد الأساليب الكمية المتمثلة في "أدوات التحليل المالي والنماذج الرياضية " المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة.
- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولن نستنتج تأييد المستجوبين على أن "أدوات التحليل المالي تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة"، وعليه يؤدي بنا هذا إلى اثبات وقبول الفرضية الأولى.
- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية، نستنتج تأييد المستجوبين على ان "النماذج الرياضية تساعد المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة", وعليه يؤدي بنا هذا إلى اثبات وقبول الفرضية الثانية.
- ✓ من خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة، نستنتج تأييد المستجوبين على أن "التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يمكنه من اتمام مهامه بجودة عالية"، وعليه يؤدي بنا هذا إلى اثبات وقبول الفرضية الثالثة

خـــاتـــمة

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع **"تقييم اعتماد المراجعة الخارجية على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات"**، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول **مدى اعتماد المراجع الخارجي على الأساليب الكمية للتنبؤ بتعثر الشركات،** ولقد اقتضى الأمر بنا إلى معالجة هذه الإشكالية عبر فصلين، وهذا باستخدام المناهج والأدوات المناسبة والمشار إليها في المقدمة انطلاقا من الفرضيات الثلاثة المقترحة.

ولقد تناولنا في هذه الدراسة جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي، حاولنا من خلال الجانب النظري عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالمراجعة الخارجية والتحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات، وكما تناولنا كذلك أهم الدراسات السابقة في الموضوع أما الجانب التطبيقي، تناولنا دراسة ميدانية من خلال استقصاء وجهة أراء مهنيي وأكاديميي الحقل المحاسبي في الجزائر حول مدى اعتماد المراجع الخارجي على الأساليب الكمية للتنبؤ بتعثر الشركات، وكما اعتمدنا على تقارير المراجع الخارجي لعشر شركات وذلك بتحليل القوائم المالية ومن ثم عرض نتائج التحليل المالي لهذه الشركات وذلك باستخدامنا الأساليب الكمية للتنبؤ بتعثر الشركات.

وقد أوضحنا جوانب هذا الموضوع من خلال الفصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي باستخدام المنهج و الادوات المشار إليها في المقدمة وانطلاقا من الفرضيات المعتمدة، وبهذا ستكون خاتمة هذه الدراسة من اهم النتائج التي توصلنا إليها وذلك بالرجوع إلى الفرضيات بهدف تأكيدها أو نفيها، وبعد ذلك سنقدم بعض التوصيات والاقتراحات.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

بالنسبة للفرضية الأولى: "تساعد أدوات التحليل المالي المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات"

فمن خلال نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى، استنتجنا اجماع وتأييد المستجوبين على أهمية أدوات التحليل المالي في مساعدة المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات" وعليه يؤدي بنا هذا إلى إثبات وقبول الفرضية الأولى.

بالنسبة للفرضية الثانية:

فمن خلال نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية فقد وجدنا اجماع وتأييد المستجوبين بخصوصها، فقد كانت نسبة الموافقة على فقرات هذا المحور الثاني مرتفعة، وهذا دليل لى تأييد الأفراد المستجوبين على صحة الفرضية، وهذا ما يؤدي بنا الى قبول الفرضية والتي مفادها "تساعد النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات".

بالنسبة للفرضية الثالثة:

التي تنص على أن التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يعتبر كافيا في اتمام مهامه بجودة عالية فقد تحققت، وذلك لأنه قد تبين لنا ان هناك اجماع أفراد عينة الدراسة على تأييدها، فقد كانت نسبة الموافقة على فقرات المحور الثالث مرتفعة، وهذا دليل على موافقة الأفراد المستجوبين للفرضية، وهذا ما يؤدي بنا الى قبول الفرضية والتي مفادها "يعتبر التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية".

- **نتائج الدراسة**

1- تساعد أدوات التحليل المالي المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات.

2- تساعد النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات.

3- يمكن المراجع الخارجي التنبؤ بتعثر الشركات إذا اعتمدوا على أدوات التحليل المالى والنماذج الرياضية كوسيلة فعالة تساعدهم في إعداد تقاريرهم المالية.

4- يجب على المراجع الخارجي أن يشير في تقارير ما اذا كانت الشركة سليمة أو متعثرة من خلال اعتمادهم على الأساليب الكمية.

5- يعتبر التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية.

- **توصيات البحث:**

على ضوء النتائج السابقة, يمكن تقديم بعض التوصيات:

- ضرورة تطوير أهداف المراجعة بحيث تتجاوز ما اصبح مألوفاً للمراجعين، بحيث يساهم المراجع في تحمل المسؤولية الاجتماعية في إنجاح خطط التنمية وجعل المحافظة والمساهمة في استمرار الشركات وعدم تعثرها.

- ضرورة اهتمام كلا من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بموضوع تعثر الشركات وكيفية التنبؤ به حى تصبح المهنة أداة فاعلة لخدمة المجتمع وحمايته من التعثر.

- ضرورة أن تقوم جمعية للخبراء القانونيين بعقد دورات تأهيلية للمراجعين الخارجيين الممارسين للمهنة، وتوعيتهم بالإجراءات الحديثة لعملية المراجعة خصوصا بما يتعلق منها بالتنبؤ بتعثر الشركات ومنها النماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركات.

- إعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بعملية المراجعة، وتطويرها بشكل مستمر بما يضمن إلزام المراجعين بتطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها، وخاصة الإجراءات ذات العلاقة بتقويم استمرارية الشركة.

- ضرورة تفعيل المجلس الوطني للمحاسبة بحيث يؤدي دوره تجاه المهنة وتجاه المجتمع المالي بما يساعد على ضمان أداء المهنة لدورها بالمستوى المطلوب والذي ينعكس على ضمان عدم تعرض الشركات للتعثر.

- أثناء قيام المراجع بتطبيق برنامج المراجعة الاعتيادية عليه أن تقوم بالإجراءات التي تكشف عن وجود اي من الاسباب التي قد تؤدي إلى تعثر الشركات وأن يضعها ضمن برنامج المراجعة ويفصل الفحوصات اللازمة لها.

- يجب التأكيد على ضرورة النماذج المطورة كأداة علمية فاعلة لقياس التعثر، والعمل على تطوير التحليل المالي من تحليل البيانات المالية حتى يتسنى للشركات معرفة الوضع المالي الحالي والتنبؤ بالمستقبل.
- دراسة إمكانية تطوير النماذج الرياضية لقياس التنبؤ بتعثر الشركات بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

●أفاق البحث:

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم مدى اعتماد المراجع الخارجي على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات في البيئة الجزائرية, فتبين لنا من خلال ذلك ان هناك بعض الجوانب المكملة لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والبحث فلكل دراسة قصور و نقص، لذلك نقترح بعض الأفاق لمواصلة البحث تمثلت في ما يأتي:

- مساهمة التقارير التي يصدرها المراجعين الخارجيين على نجاح أو تعثر الشركات.
- بناء نموذج مالي للتنبؤ بتعثر الشركات وبما يتلاءم مع البيئة الجزائرية.

قائمة المـراجع

قائمة المراجع

أ. المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب

1– د.الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2011

2– محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، **مراجعة وتدقيق الحسابات(الإطار النظري و الممارسة التطبيقية)**،الطبعة3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006

3– عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي هدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008

4– محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

5– أ.د محمد سمير الصبان، **نظريات المراجعة و آليات التطبيق**، دار نشر الثقافة، 2000

6– محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية و آليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2002

7– نعيم نمر داوود، **التحليل المالي(دراسة نظرية تطبيقية)**، دار البداية، عمان، الأرن، 2012،ص10.

8–عبد الحليم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي(أسس ، مفاهيم، تطبيقات)** ، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2006

10– محمد مطر، الإتجاهات **الحديثة في التحليل والإئتماني (الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العلمية)**، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2006

11– عماد السخن، **مقدمة في التخطيط و التحليل المالي**، الطبعة 1، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان، 2015

12– محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، الطبعة1، دار وائل للنشر، عمان,2013

13– د.طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحاليل**، دار نشر الثقافة،الإسكندرية،2002.

14– أ.د. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة 2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

15– وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ثانيا : البحوث الجامعية

1– عمارأكرم الطويل، **مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، رسالة ماجستير ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

2– خير الدين قريشي، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)في التنبؤ بخطر الإفلاس**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012.

3– جهاد حمدي إسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الإسلاميةن غزة،2010.

4– سليم عماري، مرجع سبق ذكره، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2015.

5– هلا بسام عبد الله الغصين، **إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.

6– عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين**,رسالة ماجستير، غير منشورة في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007.

7– علاق فاطمة، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

8– إلهام طباخ، **دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر بالمالي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ورقلة، الجزائر، 2015.

ثالثا : المجلات والبحوث العلمية

1–عمر شريف، **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولي 570 المنشأة المستثمرة والتشريع الجزائري**،كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة سطيف1، الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد 19.

2– سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ في فشل شركات المساهمة الصناعية**، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد(100)، 2010.

3– حسين قصريّ،**دراسة مقارنة لنماذج تنبؤ بالفشل المالي**، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 37 ، العدد05، 2015

4– كندة محمد نوري خياطة، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد95، المجلد31، 2009.

5– زهرة صالح الخياط ,**إستخدام نوذج Sherrord للتنبؤ بالفشل**، مجلة الرافدين العدد115، المجلد36، 2014.

6– أ.د.علي حسين الدوغجي،**مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الإستمرارية والفشل المالي للشركات**، بحث مقدم، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، سنة غير مذكورة.

رابعا: القرارات والقوانين

1– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون10-01، المؤرخ في 29 جوان 2010، **يتعلق بمهن خبير المحاسب،محافظ الحسابات و المحافظ المعتمد**، العدد42، الجزائر، الصادرة في 11 جويلية 2010.

2– معايير المراجعة الدولية **IAS200 و IAS570 و IAS560** .

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

1- Lakshan Attanayake, **The Use of Financial Ratios in Predicting Corporate Failure in Sri Lanka**,GSTF Journal on Business Review (GBR) Vol.2 No.4, July 2013.

2-Emin Zeytmoglu, Yasemin Deniz Akarim, **Financial Failure Prediction Using Financial Ratios : Empirical Application on Istanbul stock Exchange**, Journal of Applied Finance & Banking, vol. 3. no. 3, University Turkey , 2013.

3-Kerroucha Fatima Zohra, Bensaid Mohamed,Turki Elhamoud,Mohamed Garaibeh,Attaoui Ilhem,Halim Naimi,**Using Financial Ratios to Predict Financial Distress of Jordanian Industrial Firms "Empirical Study Using Logistic Regression"**, Academic Journal of Interdisciplinary Studies MCSER Publishing, Rome-Italy Vol 4 No 2, July 2015.

الملاحق

الملحق رقم01: قائمة الأساتذة لتحكيم الإستبيان

الرقم	إسم الأستاذ	الدرجة العلمية	الجهة العاملة
01	عبد الوهاب دادان	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
02	محمد قوجيل	أستاذ محاضرة-أ-	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
03	محمد كويسي	أستاذ محاضرة-أ-	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملحق رقم 02: الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص: محاسبة وتدقيق

الموسم الجامعي: 2018/2017

السادة: محافظي الحسابات المحترمين

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

نتوجه إليكم بالشكر و الاحترام راجين تعاونكم معنا لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص دراسات محاسبية و جبائية حول موضوع:

«تقيم اعتماد المراجعة الخارجية على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات"

لذلك نرجو منكم التفضل و الإطلاع على هذا الاستبيان و الإجابة على الأسئلة بكل دقة و موضوعية من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل و نؤكد حرصنا الشديد على سرية المعلومات المقدمة من قبلكم و أنها لن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط, و لكم منا جزيل الشكر

الطالبة: شهيناز طرابلسي

المعلومات العامة: يُرجى وضع علامة(X)في المكان المناسب

1–الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2–المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراء ☐ شهادات مهنية ☐

3–التخصص العلمي: دراسات محاسبية ☐ مالية ☐ تدقيق و مراقبة التسيير ☐

4–الوظيفة الحالية: خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐

5–عدد سنوات الخبرة: أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول: تساعد أدوات التحليل المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركات

الرقم	الفقـــــــرة	موافق	محايد	غير موافق
01	يعتمد المراجع الخارجي على أدوات التحليل المالي عن طريق النسب المالية في تقييم الأداء المالي للشركات.			
02	يستخدم المراجع الخارجي المؤشرات و النسب المالية للحكم على قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل و التنبؤ بالتعثر في وقت مبكر			
03	يُساعد استخدام المراجع الخارجي التحليل المالي عن طريق النسب المالية بتقديم إرشادات تحذيرية مبكرة لتعثر الشركة قبل حدوثه بفترة(لمدة كافية)			
04	يستخدم المراجع الخارجي الإجراءات التحليلية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية و التنبؤ بالتعثر			
05	يستخدم المراجع الخارجي النسب المالية للحكم على عمليات الشركة للتمكن من دراسة الوضع المالي لها خلال الفترات الحالية و السابقة			

المحور الثاني: تساعد النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التنبؤ بتعثر الشركة

الرقم	الفقـــــــرة	موافق	محايد	غير موافق
01	تمكن النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التمييز والمقارنة بين الشركات السليمة و المتعثرة			
02	يُساهم النموذج المستخدم أو المعتمد على اكتشاف التعثر قبل حدوثه بفترة زمنية كافية تُمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب			
03	يعتمد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية لتقييم وضع الشركة المستقبلي			
04	يعتمد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية لفعاليتها العالية في التنبؤ بالتعثر			
05	اهتمام المراجع الخارجي بالبيانات المالية يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند عليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر			

المحور الثالث: : يعتبر التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي كافيا لإتمام مهامه بجودة عالية.

الرقم	الفقـــــــرة	موافق	محايد	غير موافق
01	التأهيل العلمي و العملي للمراجع الخارجي يمكنه من إتمام مهمته بجودة عالية			
02	التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يضبط التقدير الشخصي في تحديد الخطوات والإجراءات التي تساعده على التنبؤ بتعثر الشركات			
03	يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية القانونية عند فشله في اكتشاف التعليل بغض النظر عن مستوى تأهيله العلمي			
04	يقوم المراجع الخارجي بتوسيع نطاق الفحص في حالة غموض الوضع المالي للشركة			
05	يستلزم على المراجع الخارجي الإشارة إلى كل التهديدات و المخاطر المحتملة التي تواجه إستمرارية نشاط الشركة من خلال تقريره.			

الملحق رقم 03: مخرجات SPSS

المعلومات العامة

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شهدات مهنية	7	15,9	23,3	23,3
	ليسانس	10	22,7	33,3	56,7
	دكتوراه	8	18,2	26,7	83,3
	ماجيستر	5	11,4	16,7	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

التخصص العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دراسات محاسبية	14	31,8	46,7	46,7
	مالية	8	18,2	26,7	73,3
	تدقيق و مراقبة التسيير	8	18,2	26,7	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

الوظيفة الحالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محافظ حسابات	14	31,8	46,7	46,7
	محاسب معتمد	16	36,4	53,3	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

عدد سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	8	18,2	26,7	26,7
	من 5 الى 10 سنوات	6	13,6	20,0	46,7
	أكثر من 10 سنوات	16	36,4	53,3	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

وصف وجهات أراء المستجوبين حول فقرات الاستبيان

يعتمد المراجع الخارجي على أدوات التحليل المالي عن طريق النسب المالية في تقييم الأداء المالي للشركات.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	9	20,5	30,0	30,0
	موافق	21	47,7	70,0	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يستخدم المراجع الخارجي المؤشرات و النسب المالية للحكم على قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل و التنبؤ بالتعثر في وقت مبكر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,3	3,3	3,3
	محايد	7	15,9	23,3	26,7
	موافق	22	50,0	73,3	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يُساعد إستخدام المراجع الخارجي التحليل المالي عن طريق النسب المالية بتقديم إرشادات تحذيرية مبكرة لتعثر الشركة قبل حدوثه بفترة(لمدة كافية)

			Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق		4	9,1	13,3	13,3
	محايد		5	11,4	16,7	30,0
	موافق		21	47,7	70,0	100,0
	Total		30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant		14	31,8		
	Total		44	100,0		

يُساعد إستخدام المراجع الخارجي التحليل المالي عن طريق النسب المالية بتقديم إرشادات تحذيرية مبكرة لتعثر الشركة قبل حدوثه بفترة(لمدة كافية)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	9,1	13,3	13,3
	محايد	5	11,4	16,7	30,0
	موافق	21	47,7	70,0	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يستخدم المراجع الخارجي الإجراءات التحليلية في الكشف عن الممارسات الإحتيالية في القوائم المالية و التنبؤ بالتعثر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	4,5	6,7	6,7
	محايد	8	18,2	26,7	33,3
	موافق	20	45,5	66,7	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يستخدم المراجع الخارجي النسب المالية للحكم على عمليات الشركة للتمكن من دراسة الوضع المالي لها خلال الفترات الحالية و السابقة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	4,5	6,7	6,7
	موافق	28	63,6	93,3	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

تمكن النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التمييز والمقارنة بين الشركات السليمة و المتعثرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	6,8	10,0	10,0
	محايد	8	18,2	26,7	36,7
	موافق	19	43,2	63,3	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يُساهم النموذج المستخدم على اكتشاف التعثر قبل حدوثه بفترة زمنية كافية تُمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	6,8	10,0	10,0
	محايد	12	27,3	40,0	50,0
	موافق	15	34,1	50,0	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يعتمد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية لتقييم وضع الشركة المستقبلي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	18,2	26,7	26,7
	محايد	2	4,5	6,7	33,3
	موافق	20	45,5	66,7	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يعتمد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية لفعاليتها العالية في التنبؤ بالتعثر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	20,5	30,0	30,0
	محايد	8	18,2	26,7	56,7
	موافق	13	29,5	43,3	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

إهتمام المراجع الخارجي بالبيانات المالية يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6,8	10,0	10,0
	موافق	27	61,4	90,0	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

التأهيل العلمي و العملي للمراجع الخارجي يمكنه من إتمام مهمته بجودة عالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	18,2	26,7	26,7
	محايد	3	6,8	10,0	36,7
	موافق	19	43,2	63,3	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
Total		44	100,0		

التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يضبط التقدير الشخصي في تحديد الخطوات والإجراءات التي تساعده على التنبؤ بتعثر الشركات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	13	29,5	43,3	43,3
	موافق	17	38,6	56,7	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية القانونية عند فشله في اكتشاف التعليل بغض النظر عن مستوى تأهيله العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	16	36,4	53,3	53,3
	محايد	7	15,9	23,3	76,7
	موافق	7	15,9	23,3	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يقوم المراجع الخارجي بتوسيع نطاق الفحص في حالة غموض الوضع المالي للشركة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	6,8	10,0	10,0
	محايد	4	9,1	13,3	23,3
	موافق	23	52,3	76,7	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

يستلزم على المراجع الخارجي الإشارة إلى كل التهديدات و المخاطر المحتملة التي تواجه إستمرارية نشاط الشركة من خلال تقريره.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	6,8	10,0	10,0
	محايد	6	13,6	20,0	30,0
	موافق	21	47,7	70,0	100,0
	Total	30	68,2	100,0	
Manquante	Système manquant	14	31,8		
	Total	44	100,0		

Statistiques

		يعتمد المراجع الخارجي على أدوات التحليل المالي عن طريق النسب المالية في تقييم الأداء المالي للشركات.	يستخدم المراجع الخارجي المؤشرات و النسب المالية للحكم على قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل و التنبؤ بالتعثر في وقت مبكر	يُساعد إستخدام المراجع الخارجي التحليل المالي عن طريق النسب المالية بتقديم إرشادات تحذيرية مبكرة لتعثر الشركة قبل حدوثه بفترة(لمدة كافية)	يستخدم المراجع الخارجي الإجراءات التحليلية في الكشف عن الممارسات الإحتيالية في القوائم المالية و التنبؤ بالتعثر
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	14	14	14	14
	Moyenne	2,7000	2,7000	2,5667	2,6000
	Médiane	3,0000	3,0000	3,0000	3,0000
	Ecart-type	,46609	,53498	,72793	,62146
	Somme	81,00	81,00	77,00	78,00

Statistiques

		يستخدم المراجع الخارجي النسب المالية للحكم على عمليات الشركة للتمكن من دراسة الوضع المالي لها خلال الفترات الحالية و السابقة	تمكن النماذج الرياضية المراجع الخارجي على التمييز والمقارنة بين الشركات السليمة و المتعثرة	يُساهم النموذج المستخدم على اكتشاف التعثر قبل حدوثه بفترة زمنية كافية تُمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب	يعتمد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية لتقييم وضع الشركة المستقبلي
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	14	14	14	14
	Moyenne	2,9333	2,5333	2,4000	2,4000
	Médiane	3,0000	3,0000	2,5000	3,0000
	Ecart-type	,25371	,68145	,67466	,89443
	Somme	88,00	76,00	72,00	72,00

Statistiques

		يعتمد المراجع الخارجي على النماذج الرياضية لفعاليتها العالية في التنبؤ بالتعثر	إهتمام المراجع الخارجي بالبيانات المالية يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية	التأهيل العلمي و العملي للمراجع الخارجي يمكنه من إتمام مهمته بجودة عالية	التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي يضبط التقدير الشخصي في تحديد الخطوات والإجراءات التي تساعده على التنبؤ بتعثر الشركات
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	14	14	14	14
	Moyenne	2,1333	2,9000	2,3667	2,5667
	Médiane	2,0000	3,0000	3,0000	3,0000
	Ecart-type	,86037	,30513	,88992	,50401
	Somme	64,00	87,00	71,00	77,00

Statistiques

		يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية القانونية عند فشله في اكتشاف التعليل بغض النظر عن مستوى تأهيله العلمي	يقوم المراجع الخارجي بتوسيع نطاق الفحص في حالة غموض الوضع المالي للشركة	يستلزم على المراجع الخارجي الإشارة إلى كل التهديدات و المخاطر المحتملة التي تواجه إستمرارية نشاط الشركة من خلال تقريره.
N	Valide	30	30	30
	Manquante	14	14	14
	Moyenne	1,7000	2,6667	2,6000
	Médiane	1,0000	3,0000	3,0000
	Ecart-type	,83666	,66089	,67466
	Somme	51,00	80,00	78,00

Statistiques

		يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية القانونية عند فشله في اكتشاف التعليل بغض النظر عن مستوى تأهيله العلمي	يقوم المراجع الخارجي بتوسيع نطاق الفحص في حالة غموض الوضع المالى للشركة	يستلزم على المراجع الخارجي الإشارة إلى كل التهديدات و المخاطر المحتملة التى تواجه إستمرارية نشاط الشركة من خلال تقريره.
N	Valide	30	30	30
	Manquante	14	14	14
	Moyenne	1,7000	2,6667	2,6000
	Médiane	1,0000	3,0000	3,0000
	Ecart-type	,83666	,66089	,67466
	Somme	51,00	80,00	78,00

نتائج اختبار الفرضيات:

Statistiques de groupe

	الوظيفة الحالية	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
المحور_الاول	محافظ حسابات	14	13,6429	1,27745	,34141
	محاسب معتمد	16	13,3750	1,74642	,43661
المحور_الثاني	محافظ حسابات	14	12,4286	2,17377	,58096
	محاسب معتمد	16	12,3125	1,81544	,45386
المحور_الثالث	محافظ حسابات	14	11,9286	2,01778	,53927
	محاسب معتمد	16	11,8750	1,99583	,49896

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes				
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type
المحور_الاول	Hypothèse de variances égales	,952	,338	,473	28	,640	,26786	,56595
	Hypothèse de variances inégales			,483	27,213	,633	,26786	,55424
المحور_الثاني	Hypothèse de variances égales	,437	,514	,159	28	,875	,11607	,72821
	Hypothèse de variances inégales			,157	25,484	,876	,11607	,73723
المحور_الثالث	Hypothèse de variances égales	,002	,964	,073	28	,942	,05357	,73414
	Hypothèse de variances inégales			,073	27,389	,942	,05357	,73469

معامل ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,694	15

الفهرس

العـــــــــــــــــــــــــــنوان	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر و التقدير	**II**
الملخص	**III**
قائمة المحتويات	**V**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال البيانية	**IX**
قائمة الملاحق	**XI**
قائمة الاختصارات و الرموز	**XIII**
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: عموميات حول استعمال المراجع الخارجي الأساليب الكمية في عملية المراجعة الخارجية	**03**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية وتعثر الشركات	**03**
الفرع الأول: ماهية المراجعة الخارجية	**03**
الفرع الثاني: ماهية تعثر الشركات وأهمية التنبؤ به	**09**
المطلب الثاني:التحليل المالي لأغراض التنبؤ بتعثر الشركات	**13**
الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي	**13**
الفرع الثاني: النماذج الرياضية للتنبؤ بالتعثر المالي	**17**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**21**
المطلب الأول: الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة	**21**
الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية	**21**
الفرع الثاني:الدراسات الأجنبية	**24**
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	**25**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: الطرق و الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	**29**
المطلب الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة	**29**

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	**29**
الفرع الثاني: بيانات الدراسة وأدوات جمعها	**30**
الفرع الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة"الاستبيان"	**31**
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة في المعالجة الإحصائية	**32**
الفرع الأول: متغيرات الدراسة	**32**
الفرع الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات	**32**
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية، تحليلها ومناقشتها	**34**
المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها	**34**
الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان	**34**
الفرع الثاني: دراسة وتحليل وجهات نظر المستجوبين وتحديد اتجاه إجاباتهم	**38**
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة اختبار فرضيات الدراسة	**44**
الفرع الأول: تحليل ومناقشة اختبار الفرضية الأولى	**44**
الفرع الثاني: تحليل ومناقشة اختبار الفرضية الثانية	**46**
الفرع الثاني: تحليل ومناقشة اختبار الفرضية الثالثة	**47**
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج التحليل المالي باستخدام نماذج قياس التعثر	**49**
الفرع الأول: حساب وتحليل نتائج النماذج الرياضية للتنبؤ بتعثر الشركات	**49**
الفرع الثاني: مقارنة بين تقارير المراجع الخارجي ونتائج التحليل المالي للدراسة	**50**
خلاصة الفصل	**52**
الخاتمة	**54**
قائمة المراجع	**58**
الملاحق	**62**
الفهرس	**76**